CD/PV.457
14 April 1988

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والخمسين بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايزتر (هنغاريا)

GE.88-61124

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٥٧ لمؤتمر نزع السلاح .

يستقبل المؤتمر اليوم ثلاثة ضيوف موقرين مقيدين على قائمة المتحدثين لليوم وسوف يوجهون كلمات إلينا مع إفتتاح هذه الجلسة العامة . وأود أن أعرب بإسم المؤتمر عن ترحيبنا الحار بكل من وزير خارجية بلغاريا ، السيد بيتر ملادينوف ، ونائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها الفيدرالي ، سعادة السيد ألويس موك ، وسعادة نائب وزير خارجية بولندا السيد هنريك ياروزك .

لقد عين سعادة السيد بيتر ملادينوف وزيرا لخارجية بلغاريا في هذا المنصب في عام ١٩٧١ وقد اشترك في كل دورة من الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٢ . وقد شغل أيضا وظائف سياسية بارزة ، وهو حاليا عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وكذلك في المكتب السياسي للجنة المركزية . وكان أيضا عضوا في كل من البرلمان البلغاري السادس والسابع والثامن .

أما سعادة السيد ألويس موك فقد دخل المستشارية الفيدرالية للنمسا في عام ١٩٦١ ، وكان مسؤولا في البداية عن المسائل الاقتصادية الأوروبية ثم أصبح فيما بعد عضوا في الوفد النمساوي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس . كما شغل وظائف سياسية بارزة ، حيث انتخب في عام ١٩٧٩ رئيسا فيدراليا لحزب الشعب . وترأس أيضا في عام ١٩٧٩ الاتحاد الديمقراطي الأوروبي كما تولى رئاسة الاتحاد الديمقراطي الدولي منذ عام ١٩٨٣ . وتولى منصبه الحالي كنائب للمستشار ووزير للخارجية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

أما سعادة السيد هنريك ياروزك ، نائب وزير خارجية بولندا ، فقد لعب دورا نشطا في شؤون نزع السلاح لسنوات عديدة . وكان ممثلا دائما لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، ولدى مؤتمر اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح ، ولدى الأمم المتحدة في نيويورك ، كما تولى رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في ١٩٧٦ . وهو معروف تماما في هذا المؤتمر ، منذ أن ألقى كلمات أمامنا في أعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ .

السادة المندوبون ، قبل أن نواصل الاجراءات التقليدية لمؤتمرنا ، اسمحوا لي أن أعرب عن مشاعري الشخصية بالسعادة والارتياح لكوني حظيت بشرف الترحيب هنا بثلاثة زائرين بارزين . فهم يمثلون بلدانا تربطها ببلدي أواصر أخوية من التحالف الوثيق ، وعلاقات حسن الجوار التي كثيرا ما وصفت بأنها مثالية . وبالاضافة الى ذلك ، أستطيع أن أؤكد أن هذه البلدان الثلاثة تسهم بقدر كبير في الجهود المشتركة في ميدان نزع السلاح والأمن ، على الصعيد الأوروبي والعالمي على السواء .

سيواصل المؤتمر وفقا لبرنامج عمله ، النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة ، وكذلك في التقرير الخاص الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وكما أعلن في جلستنا العامة الاخيرة ، سوف أطرح أمام المؤتمر اليوم مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الاعمال ، قدمته مجموعة الـ ٢١ بعنوان " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " للبت فيه . ويرد مشروع هذه الولاية في الوثيقة CD/515/Rev.4 التي عممت على الوفود . ووفقا لما جرت عليه العادة ، بعد الانتهاء من قائمة المتحدثين ، سوف يعقد المؤتمر اجتماعا قصيرا غير رسمي للنظر في هذه الوثيقة ، ثم بعد ذلك ، سوف نستأنف فورا الجلسة العامة لاعتماد الولاية المقترحة .

لدي في قائمة المتحدثين لليوم ممثلو بلغاريا والنمسا وبولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وأستراليا والولايات المتحدة الامريكية والصين وإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

أعطي الكلمة الآن لاول المتحدثين في قائمتي ، وزير خارجية بلغاريا ، سعادة السيد بيتر ملادينوف .

السيد ملادينوف (بلغاريا) (الكلمة بالإنكليزية) : الرفيق الرئيس ، إنني أشعر بسعادة غامرة لرؤيتكم كممثل لجمهورية هنغاريا الشعبية في هذا المنصب الرفيع . وأتمنى لكم النجاح في تصريف مهامكم النبيلة أثناء رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح خلال شهر نيسان/أبريل . وأود أن أعرب أيضا عن تمنياتي الحارة لوكيل الامين العام مارتنسن ، المدير العام لمكتب الامم المتحدة في جنيف ، ولامين عام المؤتمر السفير كوماتينا ونائبه السفير بيراساتيغي .

لقد أنهي الي أن المؤتمر غير مجتمع في غرفته المعتادة . وقد اتخذت الامانة العامة للامم المتحدة هذا القرار واعتمده المؤتمر دون اعتراض . وهذا أمر يمكن فهمه تماما لانه يجري اليوم عمل سياسي هام - توقيع " صفقة اتفاقات جنيف " التي نأمل أنها ستهيء الظروف اللازمة لحل مشاكل المصالحة الوطنية داخل أفغانستان والتسوية السياسية حوله .

وبما أن هذه هي أول مرة أحضر فيها الى هذا المكان فإني أرجو أن تغفروا لي إذا عجزت عن مجاراة المستويات الفنية الرفيعة التي اعتدتم عليها . بيد أني أرجو أن تطمئنوا الى أنني سأعرض موقف بلدي بشأن القضايا الاساسية موضع أنشطتكم النبيلة بأمانة وصراحة .

تكنّ جمهورية بلغاريا الشعبية تقديرا كبيرا لمؤتمر نزع السلاح ، هذا المحفل الفريد الذي ينتظر منه أن يؤدي دورا هاما في عملية نزع السلاح التي تعتبر من جانبها المفتاح الذي سيحل قضية عصرنا الرئيسية وهي قضية منع حدوث كارثة حربية وكفالة البقاء للانسانية . ويواجه هذا المؤتمر والسياسة الدولية ككل في الوقت الحاضر تحديا تاريخيا . فالمطلوب هو التغلب على قوالب المعارك الكلامية العقيمة وبدء مفاوضات موضوعية للتوصل الى اتفاقات عملية . والأسلوب الذي نفسّر به المهمة التي تقع على عاتقنا جميعا هو بث روح العمل في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وإضفاء السرعة اللازمة عليها .

ولقد تركز الاهتمام في دورة صوفيا لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو المعقود في آذار/مارس ١٩٨٨ على المشاكل الموضوعية للسلم والأمن ونزع السلاح . وسأعرض عليكم بإيجاز شديد نتيجة هذه الدورة مادامت وثائقها قد عممت فعلا .

فتناولت دورة صوفيا المهام ذات الأولوية لزيادة تطوير وتعزيز الاتجاهات الإيجابية في الوضع الدولي . وأعرب المشتركون في هذا الصدد عن تقديرهم الكبير للمعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى ووجهوا نداء لإجراء زيادة متسقة في جهود كل دولة ، مع الاستفادة من جميع التطورات الإيجابية التي أتاحت التوقيع على المعاهدة ، بغية جعل عملية نزع السلاح لا رجعة فيها .

وأكدت الدورة على أنه ستتحقق خطوة حاسمة في نزع السلاح بعقد اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لتخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية الأساسية بنسبة ٥٠ في المائة إمتثالا لمعاهدة القذائف التسيارية التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ ومع عدم جواز الإنسحاب من هذا الاتفاق خلال مدة معينة يتم الاتفاق عليها .

وأشارت الدورة الى ضرورة إبرام اتفاقات جديدة لزيادة تخفيض الترسانات العسكرية ، وإزالة الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وإقامة توازن عسكري في مستويات منخفضة على الدوام ، والقضاء على التهديد العسكري في أوروبا وفي جميع أرجاء العالم .

وأشار المشتركون في الدورة خاصة الى عدم جواز القيام بمحاولات " للتعويض " عن منظومات الأسلحة التي ستزال بموجب معاهدة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . ورأوا أن هذا سيؤدي الى تصاعد جديد في سباق التسلح .

وأبدى وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو عزم بلدانهم الأكيد على السعي نحو تحقيق تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا من المحيط الأطلسي الى جبال الأورال . ورأوا أنه ينبغي لتخفيض التهديد بحدوث هجوم

مفاجيء ضرورة إيلاء عناية خاصة لتخفيض أنواع الاسلحة التي تشكل لب القوة الهجومية للقوات المسلحة بما في ذلك الاسلحة النووية التكتيكية . كما رأوا أنه يمكن للطرف الذي لديه تفوق في نوع أو آخر من الاسلحة أن يصحح أوجه التفاوت والإختلالات التي تكونت تاريخيا على أساس المعاملة بالمثل .

وينبغي أن يكون موضوع مثل هذه المفاوضات القوات المسلحة والاسلحة التقليدية والتجهيزات العسكرية ، بما في ذلك المنظومات المزدوجة الغرض . وسعيا الى تلبية رغبات شركائنا ، فقد وافقنا على أن تكون المكونات موضعا لمفاوضات منفصلة . ولاتزال الدول الاطراف في حلف وارسو مستعدة لعقد مثل هذه المفاوضات بالتوازي مع المفاوضات المتعلقة بالاسلحة التقليدية . كما أنها تؤكد من جديد الهدف النهائي الذي سبق أن أعلنت عنه وهو إزالة الاسلحة النووية التكتيكية من أوروبا إزالة كاملة .

وأشارت هذه الدورة عددا من الافكار المثمرة التي تهدف جميعا الى حفز الحوار حول نزع السلاح لإزالة رواسب عدم الثقة والتعصب التي لاتزال قائمة لتأمين حركة التقدم في جميع ميادين نزع السلاح عن طريق خطوات محددة تقبلها جميع الاطراف .

وإحدى هذه الافكار التي حازت تأييدا جماعيا اقتراح تبادل البيانات عن القوة العددية للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا في أقرب وقت ممكن . وسيتيح هذا وضوح الرؤية بشأن العلاقة الحقيقية بين القوى في أوروبا لوضع حد لـ " جدول الارقام " المرهق والاتفاق فورا حول ما يلزم إتخاذه من قرارات والإضطلاع بالخطوات المناسبة .

لقد ذكرت بلداننا مرارا كما أكدت من جديد في دورة صوفيا أنها على استعداد لمزيد من الإنفتاح بشأن المسائل العسكرية ولاتخاذ نهج جديد إزاء قضايا المراقبة والتحقق وتنفيذ فكرة المقارنة بين المذاهب العسكرية على أساس مبدأ الاكتفاء المعقول .

واستعرض المشتركون في الدورة جوانب مختلفة لقضايا نزع السلاح والأمن في أوروبا ، وقدموا نهجاً مختلفة تنص على حلول تتسم بمزيد من المعقولية لقضايا محددة ذات طبيعة هيكلية أو جغرافية . وأشاروا الى مزايا الاسلوب الشامل لانه يرى إجراء تخفيض متزامن للأنواع المختلفة من الاسلحة التي يتمتع الاطراف بتفوق فيها مثل قاذفات القنابل والدبابات . وأثيرت قضية ضرورة إيلاء عناية خاصة للمناطق المختلفة ، لشمال أوروبا وجنوبها ، فضلا عن المنطقة الوسطى مع أخذ خصائصها الجغرافية ـ الاستراتيجية في الاعتبار ، ودرست جميع هذه القضايا من خلال وجهة نظر تخفيض المواجهة العسكرية ومعالجة المناخ النفسي .

وشددت المناقشات التي جرت في دورة صوفيا على ضرورة زيادة استخدام الإنجازات العلمية والطاقات الفكرية لبلداننا وأممنا من أجل الحوار المتعلق بالأمن ونزع السلاح ، وبث روح السلم وعلاقات الصداقة وعدم العنف والتعاون في الشعوب من أجل إزالة الخطر النووي وتقدم الحضارة .

واعتمدت دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو نداء موجهاً الى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والى جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويعرض هذا النداء بطريقة منهجية موقف حلف وارسو من النطاق الكامل للحوار الأوروبي الشامل بشأن الأمن ونزع السلاح مع أخذ أماني شركائنا في الاعتبار الى أقصى حد . وتشكل هذه الوثيقة في جوهرها برنامجا واسعا وإيجابيا للتفاعل ، ونأمل أن تلقى استجابة بنّاءة .

إننا ندرك جميعا أن حسن النوايا لا تكفي للنجاح في بناء عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف . فلا بد من بذل جهود جماعية الى جانب وجود برنامج عالمي واقعي . وينبغي أن يشمل هذا البرنامج جميع المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية والبيئية . وسيؤدي تنفيذ هذا البرنامج الى وجود نظام حقيقي وشامل للسلم والأمن الدوليين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار المنظمة العالمية وبمشاركتها النشطة للغاية .

وهذا هدف أسمى لا يمكن تحقيقه بسهولة . والتحدي هنا هو الموازنة بين مصالح مئات المشتركين في الحياة الدولية وليس مصالح طرفين أو ثلاثة فقط . بيد أنه لا يوجد بديل آخر . وكل لحظة فاقدة تؤدي الى إشتداد تعقد أوجه الاختلاف . وكما صور ذلك السيد غورباتشيف ، ينبغي التفكير والعمل بطريقة جديدة ، فالتاريخ يدفعنا الى الاستعجال لاحتمال فوات الأوان غدا واحتمال عدم وجود بعد الغد . وفي ظل السحابة النووية الحرارية القاتمة ، المعلقة فوق البلدان الكبرى والصغرى على السواء كنذير للسوء ، لن تفيد أي استراتيجية عسكرية بارعة ولا أية أسلحة جديدة وغريبة ، ولا ملجأ أو مكان للاحتماء به . فطريق الخلاص الذي لا طريق سواه هو التخلي عن الاعتماد على الردع النووي الذي ينطوي على مفارقة تاريخية والمضي قدما في نزع السلاح .

ولقد أعرب أحد العلماء الأمريكيين المشهورين عن الضرورة الملحة لمثل هذه النظرة بلباقة فقال " ينبغي علينا أن نعيد ترتيب أنفسنا في الاتجاه الذي كفل نمو الحياة طوال مليارات السنوات . فينبغي أن نتحد من جديد ولكن ليس على المستوى الغريزي اللاشعوري الذي تجاوزناه وإنما على مستوى شعوري جديد تماما . ويقع على جيلنا واجب اتخاذ هذه القفزة الى الأمام" .

إن كون السلم لا يتجزأ حقيقة نشعر بها على نحو ملموس في بلغاريا في محيطنا الجغرافي المباشر ، أي البلقان . والحالة في هذا الاقليم رهن بتأثير التغيرات الإيجابية في أوروبا وفي العالم ، وكذلك بتأثير شتى التقلبات .

وقد أسهم اجتماع وزراء الخارجية في بلغراد ، الذي عقد في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ،إسهاما واضحا ، حسب الإقرار العام ، في تحسين الحالة الأوروبية . واقترحت بلغاريا في المحفل المذكور عددا من التدابير لتقليل المجابهة العسكرية ، وهي تدابير لها أبعادها المحددة في البلقان وتأخذ بعين الاعتبار الحالة في عموم أوروبا : تبادل المعلومات حول المباديء العسكرية الوطنية بغية رفع مستوى التوجه الدفاعي البحت ، وتحويل خط التماس بين التحالفين الى منطقة ثقة ، ووقف اختياري متعدد الاطراف للإتفاق العسكري مع ما يترتب عليه من تخفيض ، والعديد من التدابير الأخرى . واقترحنا كذلك وضع اتفاق محدد بعدم السماح بوزع الاسلحة والقوات والسفن في البلقان عقب تخفيضها في أجزاء أخرى من أوروبا .

أعلنا في بلغراد عن قناعة راسخة أن فكرة تحويل شبه جزيرة البلقان الى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل مابرحت الفكرة الموضوعية في الوقت الحاضر . وإنني ، إذ اؤكد ذلك ، لا أود أن أجدد الجدل حول جدوى مثل هذه المناطق حول العالم . ولكننا نعلم حق العلم أن وجود أسلحة نووية على حدودنا ، أسلحة قادرة على تحويل مدننا الى رماد ، لا يطمئننا . بل على العكس تماما ، فهو يثير قلقنا الشديد . فوجود هذه الاسلحة يخلق ظروفا للريبة والخوف المتبادلين غير أن الخوف والريبة مستشاران سيئان . ومن السهل بما فيه الكفاية تصور الى أين يمكن أن يفضي مثل هذا التصعيد .

والحقيقة هي كما يلي : ففي الظروف الجديدة ، عقب معاهدة واشنطن في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على نحو خاص ، أرسيت شروط أساسية مواتية للأخذ عمليا بوضع خال من الاسلحة النووية في البلقان ومناطق أخرى من أوروبا والعالم . ولا بد من التمسك بهذه الفرصة . والعكس بالعكس ، ما من شك في أنه إذا شقت أحدث الاسلحة الجديدة طريقها الى البلقان ، ستتحول شبه الجزيرة الى حلبة من المجابهة العسكرية الحقيقية . ومن شأن هذا أن يقوض بشدة استقرار بقية أوروبا ، ويحبط فرصة تحقيق سلم دائم في القارة .

وفيما يتعلق بجمهورية بلغاريا الشعبية ، نرى فرصا فسيحة تتكشف للقيام بإجراء مشترك مع جميع الدول الاوروبية في مجال بناء الثقة والامن ونزع السلاح .

تشارك بلغاريا في أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشاء اللجنة العشرية . وقد شهدنا جميع التطورات الإيجابية والسلبية لهذه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف

التي حققت نتائج هامة . وفي ضوء هذه الخلفية بالتحديد ، نشعر بالجزع لعجز مؤتمر نزع السلاح عن وضع اتفاق وحيد متعدد الأطراف خلال العقد الماضي ، وكأن حلقة مفرغة ما قد أوجدت .

وأورد مثالا في هذا الصدد : يدّعى منذ سنوات طويلة أن المؤتمر عاجز عن إجراء مفاوضات نزع السلاح من جراء المجابهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والمجابهة بين الشرق والغرب . وهناك اليوم من يؤكد أن المؤتمر لا يمكنه تأدية دوره منذ أن بدأت المحادثات السوفياتية - الأمريكية المكثفة . فإذا كان الإدعاء الأول ينطوي على بعض المنطق ، فإننا نشعر أن الطرف الثاني متحيز قطعا .

ترى حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية أن مفاوضات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف يمكن بل وينبغي أن تكون بدائل يكمل أحدها الآخر . ويلزم السعي والوصول الى أشكال وطرق تجعلها منسجمة على النحو الأمثل .

ومن الناحية الأساسية ، مابرح اهتمامنا يتركز على مجموعة قضايا نزع السلاح النووي ، صحيح أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتحملان مسؤولية معينة في هذا المجال وأن جميع الأنظار تتجه صوبهما . ولكن لا يعني هذا أن الدول النووية الأخرى لا تتحمل مثل هذه المسؤولية ، وأن الدول غير النووية لا يحق لها أو أنها معفاة من واجب المشاركة في إيجاد حل لمشكلة ذات أهمية مصيرية لجميع الأمم . وحظر التجارب النووية مثل نموذجي على أن لصوت كل دولة ، من الدول العظمى وحتى أصغر جزيرة في المحيط الهادي ، قيمته وأهميته .

وتبين بلغاريا مرة أخرى أن القيام فورا بوضع معاهدة متعددة الأطراف بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية يتفق مع مصالح جميع الدول ويتيح قوة دفع في غاية الأهمية لنزع السلاح النووي . وبالإمكان بلوغ هذا الهدف بالعديد من السبل . والمهم هو السعي بإخلاص . وفي هذا السياق ، نؤيد الاقتراح الذي يدعو المؤتمر الى المباشرة في التوفيق بين العناصر الأساسية لآلية تحقق دولية والاجراءات القانونية الدولية لضمان الإمتثال للمعاهدة المقبلة ، وتشمل : التفتيش الموقعي ، وإقامة نظام دولي للمراقبة السيزمية والإشعاعية ، ووظائف الهيئات الدولية المسؤولة عن التحقق .

لقد أنهي اليّ أنه تكلم حتى الآن تسعة وزراء خارجية أثناء الجزء الربيعي لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ . ونستطيع أن نشير باهتمام الى أن العنصر المشترك في بياناتهم هو التسليم بضرورة التوصل الى حظر تام وفعال للأسلحة الكيميائية وتدميرها .

وأود ، نيابة عن حكومتي ، التأكيد أن جمهورية بلغاريا الشعبية لا تطوّر ولا تصنّع ولا تختاز أسلحة كيميائية . ولا توجد أسلحة كيميائية أجنبية على اقليمنا .

وإضافة الى ما تقدم ذكره ،أستطيع الإعلان بأن الصناعة الكيميائية البلغارية لا تنتج سلائف رئيسية للأسلحة الكيميائية كما وردت في الجدول ٣ من المرفق السادس من مشروع الاتفاقية . وأود الإشارة هنا الى المرسوم الذي اعتمده مجلس الوزراء في بلدي في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الذي وضع قيودا على صادرات المواد الكيميائية المخصصة للاستعمالات السلمية والتي يمكن استخدامها أيضا لصنع أسلحة كيميائية .

وإذا تكلمنا موضوعيا ، فإن هذا المؤتمر يقف على عتبة عقد اتفاقية تحظر فئة من أسلحة التدمير الشامل . والتهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة الكيميائية ، فضلا عن التخطيط لإنتاج أنواع جديدة خطيرة للغاية من " الموت الهادىء " ، يجعل مهمة تخليص البشرية من هذا السلاح الهمجي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى . وإن إنجاز العمل بشأن مشروع الاتفاقية مهمة تحتل مقام الصدارة في هذا المؤتمر . وسيكون لاستكمالها المرتقب على وجه السرعة أثر سياسي ومعنوي لا يقدر بثمن في المجالات الاخرى من نزع السلاح .

وتعلق جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية قصوى على الدور الذي يلعبه المؤتمر في منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وإن خطر رؤية وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي يغدو ملموسا أكثر فأكثر مع مرور كل يوم . ولمجابهة ذلك ، يلزم التقيد بالاتفاقات القائمة تقيدا صارما ووضع تدابير جديدة في أسرع وقت ممكن تغلق بإحكام هذا المجرى الخطير لسباق التسلح .

وانطلاقاً مما تقدم ، نؤيد الاقتراح الداعي الى المباشرة فورا في وضع نظام إشراف دولي لغرض عدم السماح بوزع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي . ويمكن أن يُعهد بدور رئيسي في نظام من هذا القبيل الى هيئة تفتيش دولية للفضاء الخارجي تكون لها إمكانية الوصول الى جميع الأجسام المصممة لتطلق وتوضع في الفضاء .

إن الحالة عقب إبرام المعاهدة السوفياتية ـ الأمريكية المتعلقة بالإزالة الكاملة للقذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى تفتح آفاقا جديدة لتدعيم أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . والى أن يتحقق نزع السلاح النووي ، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بما فيها بلغاريا ، والتي لا تستطيع أن تشكل تهديدا نوويا للبلدان الأخرى ، لها كامل الحق في أن تتوقع ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . والمفاوضات حول هذا البند من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح جارية منذ تسع سنوات . ونعتقد أن اللحظة سانحة لنهج أكثر جرأة يخرج المفاوضات من مأزقها الراهن وقد حثثنا الجمعية العامة للأمم المتحدة على القيام بذلك . وهناك بالفعل مقترحات هامة في هذا الصدد . ومن شأن السير الإيجابي في هذا الاتجاه أن يكون له أثر هام في تدعيم نظام عدم الانتشار. وأشارت جمهورية بلغاريا

الشعبية مرارا ، في شتى المحافل وبجدية تامة ، مسألة تخفيض المجابهة البحرية ونشر تدابير لبناء الثقة على امتداد مياه البحار والمحيطات . ونرى أن هذه المسألة تزداد أهمية وإلحاحا أكثر من أي وقت مضى .

وتقتضي مشاكل نزع السلاح البحري رد فعل فوراً من جانب المجتمع الدولي . وإحدى الخطوات المبدئية الملائمة في هذا المجال هي الإسراع في تحديد تدابير ثقة تشمل ، في المقام الأول ، المياه التي تشهد حركة كثيفة أو التي يكون احتمال وقوع نزاع فيها احتمالا أكبر . وكانت هذه إحدى القضايا التي جرى تناولها على سبيل الأولوية في وثائق دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو في صوفيا . وجاء في هذه الوثائق أنه يلزم البدء بمفاوضات بمشاركة الدول البحرية الرئيسية ، لاسيما الدول النووية ، فضلا عن الدول المعنية الأخرى ، بشأن تقييد وخفض الأنشطة البحرية في مياه متفق عليها ، والحد من الأسلحة البحرية ، ونشر تدابير بناء الثقة في البحار والمحيطات لأغراض ضمان سلامة الملاحة وحريتها .

يستعد بلدنا للاشتراك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح - وهي أكثر المحافل العالمية تمثيلا في هذا المجال . ونتوقع أن تقوم الدورة الاستثنائية ، على أساس تحليل شامل ، بتحديد النهج إزاء نزع السلاح وتعزيز الأمن ، وتوفير حافز إيجابي لجميع المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة ، ودراسة مسألة تطوير آليتي التفاوض والتشاور في هذا المجال ، وفوق كل هذا ، تعزيز فعالية مؤتمر نزع السلاح في جنيف . ويعلق المشتركون في اجتماع صوفيا أهمية خاصة على الدورة الاستثنائية الثالثة . وقد أكدوا بوضوح ودون لبس موقفهم فيما يخص المهام في عمل الدورة . وحبذوا اعتماد وثيقة ختامية تكون محددة وغنية في محتواها .

وتحدو وفدي الرغبة في أن يكون هذا المؤتمر هيئة عقلانية تتصرف بكفاءة وتكون قادرة على إيجاد حلول ضمن حدود زمنية معقولة للمهام المنوطة بها . وإن إدراك المهمة السامية وسعة الرؤية والتفكير الجديد بدافع من الأهداف السامية للبشرية جمعاء ، وليس بمجرد مخططات مألوفة في التحليل الاستراتيجي - هي ما ينبغي أن يوجهنا في حوارنا المشترك من أجل نزع السلاح .

ولقد ثبت أن فرض نهج قاس ومتطرف على هذه المخططات يلحق الضرر باعتماد مقررات إيجابية ينعت منذ وقت طويل . وينبغي أن يكون النهج السياسي العالمي هو الأسمى في هذا المجال الهام . وكما ذكر مؤخرا رئيس جمهورية بلغاريا الشعبية . تودور جيفكوف : " إن منع الحرب النووية والتدمير المتبادل يحتّم علينا أن نسمو بأنفسنا فوق النظرة المقيدة للمصالح الطبقية والوطنية ، وفوق الخلافات العقائدية وغيرها . وينبغي التصرف في العصر النووي بأبعاد عالمية ، والانطلاق من حقيقتي أننا نعيش مع بعضنا البعض وليس ضد بعضنا البعض " .

وانني لأؤكد أن هذا هو بالتحديد نوع العقلية التي تتيح لمؤتمر نزع السلاح فرصة لتبرير ما تعقده الشعوب عليه من آمال .

الرئيس : أشكر سعادة وزير خارجية بلغاريا على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي ، نائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها ، سعادة السيد ألويس موك .

السيد موك (النمسا) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أشكرك على الكلمات الطيبة التي وجهتها اليّ والى بلدي . ويسعدني على وجه خاص يا سيدي الرئيس أن أرى على رأس هذا المؤتمر ممثل بلد تشاركه النمسا في تاريخ طويل وتقيم معه علاقات نموذجية تتسم بحسن الجوار والصداقة بين دولتين لهما نظامان اجتماعيان وسياسيان مختلفان .

وأود أيضا أن أشكر من خلالكم الرئيس السابق لهذا المؤتمر السفير فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية لاخلاصه وللنهج الطموح الذي اتبعه في أعمال المؤتمر .

وإنه لشرف كبير لي أن أتوجه اليوم الى مؤتمر نزع السلاح الذي يعتبره بلدي المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح على نطاق عالمي ، اليوم والغد أيضا . وأنتهز هذه المناسبة لاقدم وجهة نظر النمسا بشأن نزع السلاح وتحديد الاسلحة وعلى وجه خاص فيما يتعلق بقضايا محددة في نزع السلاح يجري مناقشتها في هذه الهيئة .

إن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف العالمي الوحيد لقضايا نزع السلاح وله بالتالي أهمية سياسية كبيرة لدى جميع الدول . والمكانة الخاصة التي يحتلها مؤتمر نزع السلاح من بين مختلف محافل نزع السلاح ، في نظر عدد متزايد من الدول ، تؤكد إدراك هذه الدول بأن أمورها الامنية ينبغي أن تجد التعبير عن نفسها داخل إطار متعدد الاطراف .

والنمسا باعتبارها تقع في مركز القارة التي تحتوي على أكبر مخزون من الاسلحة النووية وأكبر كثافة من الاسلحة التقليدية ، تتابع مفاوضاتكم عن كثب وباهتمام خاص . وبالرغم من أن النمسا ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، إلاّ أنها مرشحة للعضوية فيه وتقف مستعدة للإسهام بقدر ما يمكنها في تقدم المفاوضات في هذا المؤتمر .

كان من الاحداث الدولية البارزة في عام ١٩٨٧ ، التوقيع على الاتفاق بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى من جانب الرئيس ريغان والامين العام غورباتشيف .

ويمثل هذا الاتفاق حدثا هاما في الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية . وقد لاحظ كل من شعب النمسا وحكومة النمسا بارتياح كبير هذا الاتفاق الذي يجري بموجبه ، ولأول مرة ، إزالة فئة بأكملها من الأسلحة النووية . وقد تابعنا هذه المفاوضات عن كثب ، ليس من موقف المتفرج الفضولي وإنما باعتبارنا طرفا معنيا .

وكما تعلمون ، فإن السياسة الأمنية للنمسا تستند الى مبدأ الحياد الدائم . وباعتبارنا بلدا محايدا فإننا لا نشترك في الأحلاف العسكرية . ولكننا ندرك أن السياسات الأمنية للحلفين الكبيرين الذي يقع الاقليم النمساوي بينهما لها تأثير على أمننا ذاته . وبالتالي فإن المصلحة الوطنية للنمسا تكمن في الإبقاء على توازن مستقر بين الحلفين .

والاستقرار لا يمكن أن يزداد إلاّ في مناخ سياسي لا ترى فيه الدول أن من الضروري تكديس الأسلحة أكثر فأكثر لحماية أمنها . وبالتالي فان بناء الثقة هو جزء أساسي من سياسات نزع السلاح العملية . وكون أنه أمكن العثور على حلول لمسائل التحقق المعقدة هو أمر سوف يولد المزيد من الثقة الضرورية ويفتح الباب أمام مزيد من اتفاقات نزع السلاح بين القوتين العسكريتين الرئيسيتين .

ولا يمكن لأي دولة أن تكون أكثر إدراكا من النمسا لأهمية العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة لتطوير المجتمع الدولي نحو نظام مستقر يمكن فيحل المشاكل الدولية لصالح جميع الأطراف المعنية . ومعاهدة الدولة لعام ١٩٥٥ ، التي على أساسها أعيد الاستقلال الى النمسا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تشهد على هذه الفلسفة .

ان وجودنا في جنيف اليوم يسمح لنا بمشاهدة حدث هام يعتبر مثلا على صحة تلك الفلسفة . وقد أدى مجهود تفاوضي لا يني تحت رعاية الأمم المتحدة الى توافق في الآراء قد يجد الشعب الأفغاني على أساسه فرصة لممارسة حقه في تقرير المصير . ويعزز هذا النجاح شهرة الأمم المتحدة ، وأمينها العام السيد بيريز دي كوبيار ، ووكيل الأمين العام كوردوفيز ، كما يسهم في خلق جو الانفراج بين الشرق والغرب . وهكذا فربما يكون قد انفتح باب لتسوية المنازعات الاقليمية الأخرى .

وكان من رأي النمسا دائما أن نزع السلاح هو عملية تتم خطوة خطوة ومن خلالها ينبغي أن يتحقق في النهاية التوازن الشامل للقوة العسكرية عند أدنى مستوى ممكن .

ونحن نتطلع بالتالي الى الخطوة التالية بعد ابرام اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى . وبهذه الروح يتطلع العالم بأسره الى اجتماع زعيمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو . ونحن على يقين أن المتفاوضين هنا في جنيف

لن يدخروا جهدا لحل المسائل المتبقية في معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية التي ستكون أحد البنود الرئيسية التي سيجري تناولها في موسكو .ومسائل التحقق التي تنبثق عن هذه المعاهدة تمثل تحديا للخيال السياسي والتقني للمتفاوضين هو أكبر أيضا من المشاكل التي كان ينبغي حلها لابرام اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى . وقد حان الوقت الذي سيصبح فيه التحقق المتبادل للالتزامات التعاقدية عنصرا هاما على نحو متزايد في التعاون الدولي بدلا من أن يكون تدخلا غير مرغوب فيه في شؤون السيادة الوطنية .

وفي سياق المفاوضات بشأن معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ظهرت على السطح المسائل الاساسية للتفكير الاستراتيجي في هذه الايام . والصلة بين تخفيض الاسلحة الاستراتيجية والترتيبات المتصورة فيما يتعلق بمراعاة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية على نحو مستمر تذهب الى قلب النظرية الاستراتيجية . وقد حان الوقت الذي أصبحت فيه هذه المسائل الاساسية تناقش في المحافل المناسبة ويتفاوض بشأنها ، مع مرور الزمن ، على المستوى المناسب .

أود الآن أن أعلق باختصار على اجتماع فيينا لمتابعة المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا . إن أوجه التقدم والنتائج التي أنجزت حتى الآن في هذا المؤتمر تعتبر أقل من مشجعة .

ويمكن تسجيل تقدم محدود في ميدان الامن العسكري ، حيث إن المهمة الحالية هي الوصول الى اتفاق بشأن ولايتي فئتين من المفاوضات المقبلة : واحدة في ميدان تحديد الاسلحة التقليدية والاخرى في ميدان تدابير بناء الثقة والامن . وفي هذا الصدد ، يمارس المناخ العام الحالي بين الشرق والغرب تأثيرا إيجابيا على مجرى محادثات فيينا .

منذ بضعة أيام فقط كفت بعض الدول المشتركة عن الاصرار على ادراج ما يسمى بالانظمة الثنائية القدرة في ولاية المفاوضات بشأن تحديد الاسلحة التقليدية ونزع السلاح . وأعتبر ذلك خطوة بنّاءة وإيجابية من شأنها بالفعل أن تزيل عقبة هامة في الطريق الى الإتفاق .

وفي جميع الميادين الاخرى ، حتى في السلة الثانية ، التي اتسمت بطبيعة أقل مثارا للجدل في الاجتماعات السابقة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، لم يمكن التوصل حتى الآن الى توافق آراء إلّا في قلة من البنود .

وبالرغم من أن اجتماع فيينا يشق طريقه عبر مرحلة صعبة ، إلّا أنني أرى بالتأكيد فرصة ليتوصل في النهاية الى وثيقة ختامية ذات شأن ، سوف تعزز مراعاة وثيقة هلسنكي الختامية وتزيد من تعزيز عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وأتوقع مجموعة من الالتزامات الجديدة المحددة في جميع ميادين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا : فلأول مرة أمامنا فرصة لإنشاء نظام تعاوني لرصد تنفيذ التزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من حيث أبعادها الإنسانية . والهياكل التفاوضية في ميدان الأمن العسكري التي تبدو قريبة من الاتفاق من شأنها تماما أن تدخل زخما جديدا فيما يتعلق بكل من تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح ، وتحسين تدابير بناء الثقة .

وكما قلت من قبل ، أعتقد أن من الممكن الوصول الى نتائج ملموسة في مؤتمر فيينا للمتابعة فيما يتعلق بجميع السلات . وإني على يقين أيضا أن الدول المحايدة وغير المنحازة سوف تواصل أداء دورها في الوساطة للمساعدة على إنجاز هذا الهدف . وإذا أنجز تقدم كاف في المؤتمر في الأسابيع القادمة ، سوف تبذل الدول المحايدة وغير المنحازة أقصى جهودها ، لمحاولة صياغة مشروع شامل لوثيقة فيينا الختامية . وسيجتمع وزراء خارجية مجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة لذلك الغرض في فيينا في ١٢ و ١٣ أيار/مايو .

إن إحدى القضايا الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي الإزالة الشاملة لسلاح غير إنساني وبشع على وجه خاص : أقصد الجهود لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

تواجه أنشطة مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان حالة ملحة للغاية . يجري قتل أو إصابة مئات بل آلاف من المدنيين من بينهم النساء والأطفال من خلال هجمات بالأسلحة الكيميائية على نطاق واسع أثناء الحرب الحالية . والصور المفزعة لضحايا الغازات السامة جعلت الناس تدرك خطر الأسلحة الكيميائية . ويجري حاليا معالجة بعض ضحايا هذه الأسلحة في المستشفيات النمساوية . والنمسا تدين بشدة استخدام هذه الأسلحة ، الذي يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي .

ونظرا للاستخدام الحالي للأسلحة الكيميائية وخطر زيادة انتشارها ، فإن حظرها على نطاق عالمي يمثل أعلى أولوية . وبالتالي ينبغي أن تكون مساعينا مركزة على تنشيط المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب تاريخ ممكن .

وينبغي لهذه الاتفاقية أن تؤدي الى إزالة جميع المخزونات القائمة للأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها وبذلك سوف تعزز الأمن الدولي على نحو ملموس . واجراءات التحقق المتفق عليها سوف تمثل بالطبع عنصرا أساسيا في اتفاقية شاملة وعالمية للأسلحة الكيميائية . والمسألة معقدة ويبقى القيام بالكثير من الأعمال التفصيلية ، وعلى وجه خاص في ميادين عدم الانتاج والتفتيش الموقعي بالتحدي .

وينبغي أن تنظم آلية المراقبة على نحو يضمن تنفيذ مبدأ عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية على نحو فعال وشامل . ولهذا الغرض . يبدو من الضروري أن توفر جميع

الدول في أقرب تاريخ ممكن معلومات تفصيلية عن ترساناتها الحالية ، ومرافقها لانتاج الاسلحة الكيميائية وجميع مرافق الصناعة الكيميائية الاخرى التي يعتبر أنها يمكن أن تدخل في نطاق الاتفاقية المقبلة للاسلحة الكيميائية .

ومن أجل الإسهام في عملية بناء الثقة هذه ، أود أن أذكر بأنه لا يوجد في النمسا بموجب التزاماتها التعاهدية أي إنتاج للكيميائيات المدرجة في الجدول الاول من المرفق الى المادة السادسة من ما يسمى " بالنص المتداول "(CD/795) . وأود أيضا أن أحيط المؤتمر علما بأن وفد النمسا سوف يقدم البيانات المحددة التالية عن مرافق الانتاج الخاصة بالصناعة الكيميائية في النمسا : على أساس " نظام المصفوفة " الوارد في الوثيقة CD/CW/WP/193 فإن النمسا مستعدة لإعطاء معلومات تفصيلية فيما يتعلق بمرافق الانتاج والكيميائيات المدرجة في الجدولين الثاني والثالث للمادة المذكورة أعلاه . والقيام ببحث شامل بشأن البيانات المتعلقة بكل من الجدولين جار حاليا بحيث يمكن تقديم المصفوفة بعد ادراج البيانات فيها الى المؤتمر خلال النصف الاول من هذه السنة .

وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بمحتويات الجدول ٤ التي قدمت الى المؤتمر ، فاننا مستعدون من ناحيتنا للتعاون والمشاركة على نحو جوهري في تبادل دولي لوجهات النظر .

وأود أن أضيف أن النمسا تقوم حاليا بدراسة المتطلبات التشريعية لاقامة مراقبة على نقل وتصدير ٨ من المواد الكيميائية العالية السمية ، ومن بينها خمس مواد تنتمي الى فئة " السلائف الرئيسية " التي سبقت الاشارة اليها ، حتى يسري نفاذ الانظمة في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بالمقترحات التي أعرب عنها مؤخرا بشأن الاشكال المختلفة لعمليات التفتيش المخصصة على الصناعة الكيميائية ، التي تقوم على مبدأ التفتيش الموقعي بالتحدي ، لايزال من الضروري القيام بمزيد من العمل المكثف . إن مراقبة الشركات الكيميائية ، وعلى وجه خاص شركات القطاع الخاص ، من شأنه أن يضر بسرية المعلومات التجارية وأن يزيد أيضا من تكاليف إنتاج الشركات المعنية .

وأود أن أسترعي الانتباه الى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تقوم النمسا بدور البلد المضيف لها منذ عام ١٩٥٧ ، تمارس نظاما للاتصالات يراعي بعض الشواغل المذكورة أعلاه . ويجدر دراسة هذا النظام الناجح للاستفادة من بعض الدروس المستمدة منها .

أعربت بعض الشركات الكيميائية النمساوية عن استعداداها واهتمامها بالتعاون مع مؤتمر نزع السلاح من خلال عرض نفسها لكي تستخدم كنموذج للمرافق ، لاغراض دراسة

المتطلبات الخاصة بآلية التحقق للمنظمة المقبلة وآثارها على الصناعة الكيميائية . وتقوم الشركات النمساوية المعنية بدراسة الى أي مدى يكون مثل هذا الإسهام ممكنا من الناحية التقنية .

وسوف تتيح هذه الممارسة اختبار آلية التحقق المحددة المتصورة فيما يتعلق بإنتاج أو عدم إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في مشروع الاتفاقية . وسوف يرحب بالخبراء الدوليين لفحص أداء إجراءات التحقق .

وسوف يمكن أيضا تقييم الآثار المالية المترتبة على الدول الأعضاء والتي يمكن أن تترتب على الصناعة الكيميائية المعنية من جراء إنشاء المنظمة . وبناء على هذا التقييم سوف يمكن استخلاص استنتاجات بغية تحديد اطار العمل المحدد للمنظمة . ويمكن للصناعة الكيميائية أيضا أن تدرس الآثار المترتبة عليها مما يساعدها على اتخاذ التدابير التحضيرية الضرورية لكي تكون مستعدة وقت دخول الاتفاقية حيّز النفاذ .

يتضح من خلال ملاحظاتي أن بلدي يعلق أهمية كبيرة على الإزالة الشاملة للأسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق أود أن أقول أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها موظفون على مستوى رفيع من التأهيل واكتسبوا خبرة قيمة في ميدان المراقبة والتحقق . وتمكين المنظمة الجديدة التي سوف تنشئها اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الاستفادة من خبرة هؤلاء الخبراء يمكن أن يؤدي الى التشارك في المعرفة التكنولوجية والى احتمال تحقيق وفورات في النفقات المالية . ونأمل أن يساعد المناخ الدولي للعاصمة النمساوية والهياكل المتاحة فيها على تسهيل المهام الهامة للمنظمة الجديدة .

ومع علمي أن هذه المسألة ليست ذات أولوية فورية ، أود مع ذلك أن أنتهز هذه المناسبة لأؤكد أن النمسا مستعدة ويسعدها أن تكون المضيف للمنظمة المتصورة ، ونأمل أن يعتبر المجتمع الدولي أن هذا الاختيار سيؤدي الى تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أكفأ وجه .

وأنتم تدركون أن أحد الأهداف التقليدية لسياستنا الخارجية هو تعزيز دور النمسا باعتبارها مكانا للقاءات الدولية .

وختاما لملاحظاتي بشأن الأسلحة الكيميائية أود أن أعرب عن يقيني بأن مؤتمر نزع السلاح أمامه فرصة تاريخية لابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل لهذه الأسلحة في المستقبل القريب ونأمل الا تعترض العقبات طريقكم خلال هذا المسعى الهام نحو نزع السلاح .

بل إن الأسلحة النووية هي أكثر تدميرا من الأسلحة الكيميائية . وتلعب المساعي لوقف التجارب النووية دورا حاسما فيما يتعلق بهذا التهديد .

وإحدى الخطوات الحاسمة لوقف الانتشار الرأسي لهذه الأسلحة وكبح سباق التسلح النوعي هي الابرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب .

لقد احتلت مشكلة التحقق الملائم في مثل هذه المعاهدة جانبا هاما من مناقشاتنا بشأن هذه المسألة . ونحن نفهم - ويشاركنا في هذا الرأي أغلبية المجتمع الدولي - أن مسألة التحقق من الامتثال في إطار هوامش معقولة يمكن اعتبارها محلولة من الناحية التقنية .

والنمسا تشارك على نحو نشط في البحث عن حلول للمسائل التقنية بوصفها عضوا في فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . والنتائج التي أنجزت حتى الآن مشجعة للغاية ونحن مقتنعون أنه سيجري تحقيق مزيد من التقدم في الدورات القادمة . والاداء المقبل لشبكة سيزمية عالمية هو في جوهر آلية التحقق بأكملها . ونحن على ثقة بأن استخدام أحدث التكنولوجيات سوف يسهل إنجاز الأهداف المتصورة .

والاعتبارات التكنولوجية ، أيا كانت أهميتها لا يمكن أن تخلق حلا لما هو مشكلة سياسية . ويمكنها فقط أن تضمن أن إبرام الاتفاقية لن يعوقه عدم وجود ثقة متبادلة .إن ما نحن في حاجة اليه هو الارادة السياسية لابرام اتفاق .

وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، وجهت الحكومة الفدرالية النمساوية نداء الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن اجراء مزيد من التجارب النووية حتى إبرام معاهدة حظر التجارب النووية .وقالت الحكومة الفدرالية أنها تعتبر أن البدء فورا في المفاوضات والابرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب هو خطوة أساسية نحو كبح سباق التسلح النووي .

وطلبت النمسا أيضا أن تراعى جميع الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة على نحو الزامي ومستمر . وبهذه الطريقة فقط سوف يمكن تفادي الاسراع في تصعيد سباق التسلح ووقف تصعيد هذا السباق .

إن جهود نزع السلاح والنتائج الملموسة التي أنجزت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ قد خلقت مناخا بنّاء من النية الحسنة وبشرت بامكانية إنجاز مزيد من التقدم على المستووين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء . وسوف تتيح لنا الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تحقيق مزيد من التقدم في أعمالنا . كما سوف تمكننا من التركيز على قضايا نزع السلاح الرئيسية موضع الخلاف .

والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لها دور خاص تلعبه في ميدان مساعي نزع السلاح المتعددة الأطراف . والمجتمع الدولي يشارك في مسؤولية

إنجاح الدورة الاستثنائية القادمة . وينبغي أن تشمل وثيقتها الختامية مبادىء توجيهية للجهود المقبلة وأن تحدد ما هي الخطوات المحددة التي ينبغي اعتمادها لمجابهة تحديات الحاضر ومواجهة المستقبل .

ولذا ربما يكون تأثير الدورة الاستثنائية كبيرا على نتائج مفاوضات نزع السلاح المختلفة الجارية اذا كانت وثيقتها الختامية واضحة ومحددة .

والنمسا تقدر تماما جهود رئيس اللجنة التحضيرية ، السفير منصور أحمد الموقر ، رئيس وفد باكستان في هذا المؤتمر . وورقة العمل التي أعدها السفير أحمد والمرفقة بتقرير اللجنة التحضيرية سوف تكون أساسا للمناقشات بشأن المواضيع التي سوف تركز عليها الأفرقة العاملة خلال الدورة الاستثنائية .

وينبغي إجراء المزيد من المشاورات قبل افتتاح الدورة الاستثنائية . ووفدي مستعد للدخول في مناقشات محددة من أجل تعزيز الأعمال التحضيرية التي تمت حتى الآن .

تشمل مهمة التدقيق في جهود نزع السلاح الحالية والمقبلة استعراض المسائل التنظيمية . وكما تعرفون ، النمسا هي من الدول المرشحة لتكون عضوا كاملا في مؤتمر نزع السلاح منذ عدة سنوات .

واذ أشير الى ترشيح النمسا لعضوية هذا المؤتمر أود أن أذكر أن بلدي يتوقع من الدورة الاستثنائية القادمة ألاّ تخفق في توجيه اهتمامها الى كون أنه منذ اعتماد استنتاجات الدورة الاستثنائية الثانية فيما يتعلق بتوسيع هذا المؤتمر لم ينجز أي تقدم بشأن هذه المسألة . ونظرا الى أن عدد الدول المهتمة على وجه خاص بالمشاركة في أعمال هذا المؤتمر على نحو أكثر ايجابية قد تزايد بقدر كبير في السنوات الماضية ، ينبغي للدورة الاستثنائية القادمة أن تتناول هذه المسألة على نحو شامل تحت بندها " الآلية " .

ونأمل أن تتوصل الدورة الاستثنائية الثالثة الى حل جذري فيما يتعلق بمسألة تسهيلات المشاركة في المؤتمر لجميع الدول المعنية . والدول التي لها اهتمام خاص بإحدى المسائل التي ينظر فيها المؤتمر ينبغي أن يتاح لها أن تشارك في أعماله اذا كانت طلباتها للعضوية تواجه عقبات لا يمكن التغلب عليها في وقت قصير .

وختاما ، أود أن أعرب عن ثقتي بأن مؤتمر نزع السلاح سيواصل القيام بدور متزايد في تعزيز نزع السلاح وتحديد الاسلحة وأنه سوف يسهم بذلك في بناء نظام دولي يقوم على السلم والأمن والعدل .

منذ جوالي تسعين سنة مضت قالت الكاتبة النمساوية برتا فون سوتنر التي فازت بجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٠٥ : " لن تأتي نهاية القرن العشرين إلاّ ويكون

المجتمع قد قضى على أكبر ويلات ابتليت بها الانسانية ، الحرب ، باعتبارها مؤسسة مشروعة " وبالرغم من أن الامل ضئيل في أن يتحول هذا الحلم الى حقيقة في السنوات المتبقية من قرننا ، إلاّ أنه لا ينبغي أن نضعف جهودنا نحو هذا الهدف النبيل . ونزع السلاح هو أحد العناصر الهامة في هذا المسعى المشترك .

الرئيس : أشكر نائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها ، سعادة السيد ألويس موك على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بولندا ، سعادة السيد هنريك ياروزك .

السيد ياروزك (بولندا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، بادىء ذي بدء ، أن أعرب عن جزيل شكري لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها اليّ . ومن جانبي ، أتمنى لكم صادقا كل النجاح لدى اضطلاعكم بالمسؤوليات التي ينطوي عليها منصبكم السامي . كما أبعث بأطيب الاماني لوكيل الامين العام للامم المتحدة ، المدير العام لمكتب الامم المتحدة في جنيف السيد مارتنسن ، ولامين عام المؤتمر ، السفير كوماتينا ، ولنائب الامين العام ، السفير بيراساتيغي .

واسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحي الخاص لان لدي الفرصة للتحدث في جلسة اليوم أمام المؤتمر الذي تشّرف بالاستماع الى بياني وزيري خارجية موقرين هما سعادة السيد بيتر ملادينوف من جمهورية بلغاريا الشعبية ، والدكتور ألويس موك ، نائب مستشار جمهورية النمسا . وقد أصغيت لبيانيهما بغاية الانتباه ، شأني شأن سائر المندوبين .

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح واحدة من أكثر الفترات تحديا في تاريخه ، بالآمال التي ولدتها الدورة الجارية والتي فاقت ما أسفرت عنه أية دورة أخرى . كما يلاحظ المرء بارتياح أنه قلما توفرت ظروف أفضل من هذه لتحقيق هذه الآمال .

فالمؤتمر يباشر هذا العام عمله في ظل بيئة سياسية أكثر مؤاتاة . فقد تحسن الجو الدولي تحسنا ملموسا وأصبحت الاتجاهات الواعدة تكتسب زخما في العلاقات القائمة بين الدول ، لاسيما بين الشرق والغرب . وما من شك في أن الافكار الجديدة بشأن المشاكل العالمية أخذت تؤتي فعلا نتائج إيجابية .

وأسهمت بولندا والاتحاد السوفياتي والدول الاخرى الاطراف في معاهدة وارسو في تحسين المناخ الدولي . فقد نشطت بقوة أكبر سياستها الخارجية المنسقة . وطالما كان نزع السلاح واحدا من أهدافها الرئيسية .

واتسم التقدم الذي أحرزه الحوار السوفياتي - الامريكي ، خاصة بشأن نزع السلاح ، بأهمية جوهرية . فكان انعقاد " اجتماع قمة " واشنطن في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي أهم مظهر حيث أبرمت المعاهدة المتعلقة بالقذائف المتوسطة

والقصيرة المدى . وهذه المعاهدة كما هو معروف تشمل الفئة الكاملة من الاسلحة النووية . وليس من المبالغ فيه تقدير الاثر السياسي والنفسي المترتب على هذا الانجاز . فما هو مشجع بوجه خاص أن كلا القوتين تعتبران المعاهدة بمثابة نقطة إنطلاق فقط لإنجاز المزيد في مجال نزع السلاح والتوصل الى نتائج أكثر أهمية . فالمحادثات المكثفة تجري لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة وتعزيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وإنني واثق من أننا نتطلع جميعا لاختتام هذه المحادثات بنجاح والتوقيع على اتفاقات ملائمة في هذا الصدد وقت انعقاد " إجتماع قمة" موسكو القادم .

وما يتسم بأهمية أن نطاق الإتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية قد اتسع ليشمل المنازعات الاقليمية . فالمبادرات السوفياتية وجهود الامم المتحدة بشأن أفغانستان قد آتت أكلها في هذا اليوم بالذات الذي يجري فيه التوقيع على اتفاق في غرفة المجلس . وترحب بولندا بهذا الحدث الهام . إن المساعي التي بذلتها الامم المتحدة مؤخرا ، والجهود الاقليمية الرامية الى إخماد البؤر المتقدة في أماكن أخرى ، قد بعثت على آمال جديدة . غير أن المنازعات مازالت قائمة في بعض المناطق بالرغم من النداءات الموجهة لتسويتها عن طريق المفاوضات .

فالتغيير في السياسة العامة الذي يحدث حاليا في العلاقات الدولية يأتي على ما يبدو في حينه باعتبار أنه يمثل خطوة في الإتجاه الصحيح . ذلك أن سباق التسلح يفرض خطرا ماديا تاما على البشرية . ويستدعي نطاقه العالمي الجوهري والموضوعي بذل جهود جماعية لتطبيق نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . اذ لم تعد بلدان بمفردها أو حتى الضمانات الاقليمية قادرة وحدها على مواجهة التحديات الاخرى الراهنة التي تشمل التخلف والجوع والإرهاب الدولي أو تلوث البيئة . فالأمل الوحيد لايجاد مخرج لهذه التحديات هو بالعمل معا ومعا فقط .

وهذا لا يعني مع ذلك أن التقدم في ميدان نزع السلاح سيكون خاليا من العقبات . فهذه المسألة التي تمس مصلحة الامن الوطني للدول مشحونة بالعديد من المشاكل المعقدة التي ينبغي تذليلها . وسيتطلب ذلك قدرا من الوقت وهذا أمر يمكن أن نتفهمه . أما ما يستعصى علينا فهمه أو تقبله فهو المحاولات المبذولة للقضاء على النتائج التي تحققت بالفعل . وإن ما أشير إليه هو النداءات التي وجهت في بعض الدوائر لاتخاذ تدابير من أجل تعويض القذائف التي تمت إزالتها من أوروبا بموجب معاهدة واشنطن . فمن شأن هذا الاتجاه أن يعود بنا الى نقطة البداية وأن يقضي نهائيا على مجرى نزع السلاح الشامل .

وتتمنى بولندا وحلفاؤها أن يكون الرأي الصائب هو الرأي الغالب وأن تنحى هذه النداءات جانبا . ونعتقد أن التغييرات الايجابية في العلاقات الدولية تهيء

بالفعل جوا مؤاتيا أيضا للدورة الجارية لمؤتمر نزع السلاح . فيجب أن تتاح لهذا المؤتمر فرصة للقيام بدور مستقل ونشط في ظل الزخم المتزايد الذي أسفرت عنه جهود نزع السلاح .

لقد عين مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة الامم المتحدة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف لنزع السلاح . واستطاعت الهيئات السابقة له أن تخطو خطوات هامة من أجل كبح سباق التسلح وتعزيز نزع السلاح بوضع عدد من الصكوك الدولية المعروفة والهامة .

فكان من الطبيعي أن تصاحب إنشاء المؤتمر تطلعات وآمال كبرى لم تتحقق للأسف حتى الآن . اذ يوجد تفاوت كبير بين هذه التطلعات والحقيقة الواقعة اليوم . فالنتائج التي تحققت حتى الآن خلال عقد واحد لهي بالفعل جد متواضعة . فما هي الاسباب التي نتجت عنها هذه الحالة التي يرثى لها الى حد كبير ؟

إن باستطاعة المؤتمر أن ينجز ما يريده منه جميع أعضائه . ونحن نعلم تماما أن قلة النتائج المحددة لا تعكس بالضرورة ضعف هذا المؤتمر في حد ذاته . بل إنها تعني قبل كل شيء الافتقار الى الارادة السياسية من جانب العديد من الدول الاعضاء . فما لم تتوفر هذه الارادة ، سيظل أي تقدم يمكن احرازه في المفاوضات أملا وهميا .

ومنظمة معاهدة وارسو التي بلدي طرف فيها ويشرفني شخصيا أن أتبوأ فيها الآن منصب الامين العام للجنتها الاستشارية السياسية قد أثبتت بوضوح تام في مناسبات عديدة عزمها على اتخاذ اجراءات ملموسة لاحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح وزيادة الثقة المتبادلة وتعزيز الانفراج .

فقد عرض البيان الصادر في العام الماضي في أعقاب دورة برلين للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو مجموعة واسعة من المبادرات المتعلقة بنزع السلاح . وأبديت فيه ارادة الدول المعنية " لبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل الى اتفاقات ملموسة ثنائية ومتعددة الأطراف بغية إزالة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا القرن " . وفي نفس هذا البيان ، أبدت الدول الأطراف في معاهدة وارسو استعدادها للقضاء على حالات الاختلال والتفاوت في القوات المسلحة التي يحتفظ بها الحليفان في أوروبا ، بما في ذلك الجانبان الشمالي والجنوبي . والتحضيرات اللازمة لاجراء محادثات بشأن نزع الاسلحة التقليدية وتعزيز الثقة والامن في أوروبا تجري في اطار اجتماع فيينا على أساس نداء بودابست الذي وجهته معاهدة وارسو في حزيران/يونيه ١٩٨٦ والرد اللاحق له من جانب منظمة حلف شمال الاطلسي . كما أن فكرة ادخال تعديلات ملائمة على المذاهب العسكرية بحيث يتسنى الاعتراف بأنها تمثل مذاهب دفاعية بحتة قد جاءت مرة أخرى من طرف معاهدة وارسو . ودعت لجنة وزراء الشؤون الخارجية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في النداء الذي وجهته الشهر الماضي في صوفيا الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والى

جميع الدول المشاركة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا الى تبادل البيانات بشأن القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا بين أعضاء معاهدة وارسو وأعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي .

وأحيط مؤتمر نزع السلاح علما على النحو الواجب بهذه المبادرات كيما يتسنى له القيام بدور هام لتعزيزها ، والجدير بالذكر أن لجنة وزراء الشؤون الخارجية للدول الأطراف في معاهدة وارسو قد أعدت في براغ ، في تشرين الاول/أكتوبر الماضي ، مجموعة اقتراحات بهدف تعزيز لفعالية المؤتمر . وهذه الاقتراحات التي تتناول جدول الاعمال وتنظيم العمل مازالت مطروحة على المائدة بأمل أن تتلقى ردا إيجابيا .

فغشل المؤتمر في وضع اتفاقات ملموسة بشأن نزع السلاح ليس العامل الوحيد الواجب أخذه في الاعتبار لتقييم عمل هذه الهيئة خلال السنوات الاخيرة . فمع مراعاة جميع الظروف التي أقرت على اجراءاته ، استطعنا أن نكّون رأيا إيجابيا فيما يمكن للمؤتمر أن ينجزه . ويستند هذا الرأي الى الغرضيتين التاليتين :

أولا ، حقق المؤتمر تقدما فعليا بالمضي قدما في تناول " النص المتداول " لاتفاقية تتعلق بإزالة الاسلحة الكيميائية إزالة كاملة ؛

وثانيا ، لعبت أنشطة اللجان المخصصة لهذا المؤتمر ودوراته العامة دورا هاما في استيضاح مواقف الدول ، وفي إعداد وتنسيق اجراءات تبين أنها كانت مكملة للمفاوضات الثنائية ، وفي إتاحة معلومات للرأي العام .

أود أن أقدم عددا من الملاحظات المحددة بشأن أنشطة المؤتمر الراهنة والمقبلة .

إن الدورة الجارية تتسم بأهمية جوهرية باعتبار أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ستبدأ في غضون ستة أسابيع تقريبا باستعراض حالة نزع السلاح الشامل ووضع آلية الامم المتحدة بشأن نزع السلاح . فالفرصة الاخيرة متاحة الآن أمام المؤتمر لاثبات جدارته وتنفيذ الوثيقة الختامية المتمخضة عن الدورة الاستثنائية الاولى . أما الوقت المتبقي أمامه فهو قصير جدا ولكنه يكفي لاتخاذ خطوة حاسمة نحو الامام .

وتقودني هذه الفكرة الى مشكلة الاسلحة الكيميائية حيث أن المؤتمر قد أوشك في هذا المجال على الاضطلاع بولايته . اذ قطع بالفعل شوط كبير لإعداد اتفاقية بشأن إزالة الاسلحة الكيميائية . وتوجد بطبيعة الحال بعض الصعوبات القائمة التي مازالت في حاجة الى حل . وأتيحت بشأنها امكانيات جديدة في العام الماضي . إذ تقدم الاتحاد

السوفياتي والدول الاخرى الاطراف في معاهدة وارسو باقتراحات جديدة تتعلق أولا بمسالة التحقق . وللاسف ، لم تحظ دائما هذه الاراء الجريئة والبعيدة المدى بالعناية الواجبة من بعض الدول المعنية . ومع ذلك ، فالفرص مازالت قائمة لإحراز تقدم ، وهي متاحة هنا بأوضح أشكالها .

ونحن نعتقد بشدة أن التبكير في إنجاز عمل الاتفاقية المتعلقة بإزالة هذه الاسلحة إزالة كاملة يجب أن يحظى بأعلى أولوية . وبولندا التي ترأس اللجنة الخاصة ذات الصلة لن تألو جهدا لبلوغ هذه الغاية .

ومن أجل زيادة تيسير العمل المتعلق بالاتفاقية والاسهام في تعزيز الثقة أثناء المفاوضات ، تود حكومتي أن تحيط المؤتمر علما بأن ما من سليفة من السلائف الرئيسية تصنع في بولندا .

فمن المواد الكيميائية المدرجة في " الجدول ٣ " تنتج المواد التالية حصرا لاغراض سلمية وكل منها في مصنع بمفرده : ثالث كلوريد الفوسفور ، كلوريد أكسجين الفوسفور ، وسيانيد الفوسجين والهيدروجين .

وطالما كان من رأي بولندا أن تظل مسالة نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية أو حظر تجارب الاسلحة النووية في مقدمة جدول أعمال المؤتمر ومازلنا مقتنعين بأن ما من أحد يستطيع أن يعترض منطقيا على اتخاذ تدابير بنّاءة لإحباط أي حرب نووية لسبب بسيط وهو أن هذه الحرب يمكن أن تهدد بإبادة البشرية إبادة مادية كاملة . فلهذه الهيئة ، بحكم خبرتها وتكوينها ، استعداد استثنائي لإجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا النووية . ذلك أن جميع القوى النووية وغالبية ما يسمى " بالدول التي لها عتبة نووية " ممثلة هنا . ولن تشكل هذه المفاوضات بحال من الاحوال خطرا على عملية المحادثات الثنائية . بل إن العكس هو الصحيح اذ أنها ستكون مكملة لها .

وتعتقد بولندا بشدة أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يجب أن يثبت ضمن أوليات المؤتمر . اذ ما من شك في أن امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي سيطلق حتما العنان لاجراء سلسلة جديدة ، أشد كثافة وأكثر كلفة وأشد فتكاً بكثير لسباق التسلح على الارض . ونتيجة لذلك ، سيكون أي تقدم يمكن احرازه في ميدان نزع السلاح أمرا محالا . فمؤتمر نزع السلاح جهاز مؤهل بلا شك للاسهام في الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه ميدانا لتعاون جميع الدول تعاونا سلميا فحسب . وقد أنجزت بالفعل اللجنة المخصصة ذات الصلة قدرا كبيرا من العمل المفيد في هذه الصدد . غير أن الاوان قد آن للتفاوض على اتفاقات دولية محددة .

وطالما علقت بولندا أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح وترى من ثم أنه ينبغي تعزيز الولاية التفاوضية المناطة بهذا المحفل وزيادة تنميتها .

ولا يجوز بطبيعة الحال إغفال مسألة الفعالية . وفي هذا الصدد ، نود أن نكرر مرة أخرى التزامنا الكامل بالاقتراحات التي قدمها وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي . وتؤيد بولندا بوجه خاص عقد دورات للمؤتمر على مدار السنة تتخللها فترتان أو ثلاث فترات راحة ، وزيادة الاستفادة من أفرقة الخبراء ، ومشاركة الدول غير الأعضاء على أوسع نطاق ممكن في عمل المؤتمر .

وغني عن البيان أن مؤتمر نزع السلاح يشكل جزءا بالغ الأهمية من آلية نزع السلاح . فهو يشارك من جهة في تهيئة جو ونمط للجهود الواجب بذلها لنزع السلاح . وبوصفه جهازا استراديا ، تعتمد فعاليته ، من جهة أخرى ، اعتمادا كبيرا على التقدم المحرز في محافل أخرى . لذلك ، ينبغي إيلاء عناية ملائمة لجميع المساعي التي تبذل من أجل التماس حلول بنّاءة لنزع السلاح .

وكما هو معروف جيدا ، فان بولندا قد قدمت أيضا في هذا الصدد مساهمتها الحقيقية في الآونة الأخيرة بعرض خطة لخفض الأسلحة وزيادة الثقة في أوروبا الوسطى ، معروفة عموما باسم خطة ياروزلسكي . وقد سبق للممثلين البولنديين أن عرضوا محتوياتها وأهدافها على هذا المحفل وعمموها كوثائق رسمية للمؤتمر . وما ينبغي لفت النظر اليه أن هذه الخطة قد لقيت ترحيبا ملائما في عواصم كثيرة .

اذ ثبت موضوعيا أن آراءها ترتبط إرتباطا شديدا بالعديد من قضايا نزع السلاح والأمن التي هي حاليا موضوع المفاوضات المختلفة . واذ تعكس هذه الآراء مصالح الأمن الوطني لبولندا ، فهي تستجيب لاهتمامات كثيرة جرى الاعراب عنها في أوروبا في الآونة الأخيرة . ونلاحظ بارتياح أن تبادل الآراء الذي أثارته هذه الخطة قد ساعد بالفعل في تضييق الثغرات اوالتطلع الى أرضية مشتركة بشأن هذه المشاكل ، كتطور المذاهب العسكرية وإزالة حالات التفاوت بالتماس حلول كلية أو خفض القوات المسلحة الى مستويات تكفي للدفاع عن النفس ومنع نشوب الحرب .

ولا تقترح الخطة حلولا نهائية بل انها تكتفي بالاشارة الى الخيارات الممكنة . فهي من ثم خطة تتسم بالانفتاح وتحتاج الى جهود جماعية لالتماس أفضل السبل الكفيلة بتحويل آرائها الى حقائق واقعة .

ونواصل العمل لزيادة تحسين المبادرة البولندية . وأعتقد أننا سنتمكن قريبا من مشاطرة شركائنا نتائج الدراسات الجديدة في هذا الصدد .

وفي الختام ، أرى لزاما عليّ أن أشدد على أن الخطة تؤكد فحسب مشاركة بولندا التقليدية في السعي الى إرساء السلم والامن في العالم وتفانيها لتحقيق هذا الغرض ، وسنضطلع هنا في جنيف وفي محافل تفاوضية أخرى بعمل بنّاء ، قدر امكانيتنا ، كيما تتطور بانتظام الاتجاهات الايجابية في ميدان نزع السلاح وكيما تكون آثارها الايجابية ثابتة لا رجوع فيها .

الرئيس : أشكر نائب وزير خارجية بولندا ، سعادة السيد هنريك ياروزك ، على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب عن سروري لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . وإنني واثق من أن ما تتحلون به من صفات الصبر والكفاءة والالتزام الدبلوماسي سيجعلنا نحقق نتائج طيبة في دورتنا الربيعية .

أتشرف بأن ألقي بياني اليوم بالنيابة عن مجموعة بلدان غربية ، وفي موضوع الاسلحة الكيميائية .

ان الشفافية مفهزم تدافع عنه بلدان الغرب منذ فترة طويلة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح . ويصدق القول ذاته على مفاوضاتنا بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية . وقد أسهم عدد من الوفود الغربية في تحقيق هذه الغاية .

وأود أن أشير ، على وجه الخصوص ، الى ورقة العمل المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ (CD/353) وتنقيحها الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اللذين قدما لاول مرة بيانات تفصيلية عن عدد من الشركات العاملة في مجال الصناعات الكيميائية المنتجة لسوابق رئيسية محددة . وبالمثل ، أود أن أسترعي الانتباه بوجه خاص الى الوثيقة المقدمة من الولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٨٦ والمعنونة " برنامج التخلص من المخزونات الكيميائية " ، والتي تضمنت معلومات تفصيلية عن موقع وتكوين المخزونات الامريكية من الاسلحة الكيميائية ، كما تضمنت خططا لتدمير هذه المخزونات . ولنا أن نضيف أيضا الى هذه الخطوات البالغة الاهمية في سبيل زيادة الشفافية حلقات التدارس التي نظمها أعضاء المجموعة الغربية في إطار مفاوضاتنا . وأخص بالذكر حلقة التدارس المعقودة في توليه يوتاه ، في عام ١٩٨٣ ، وكذلك حلقتي التدارس المتعلقتين بالتحقق ، واللتين استضافت هولندا إحداهما في عام ١٩٨٦ واستضاف بلدي الاخرى في عام ١٩٨٤ .

ونحن نرى أن قيام أطراف متعددة بتقديم البيانات قبل التوقيع على اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، وهو الامر الذي أشار اليه صباح اليوم ، وبمهارة ؛ وزير خارجية النمسا ، ليس تدبيرا من تدابير بناء الثقة فحسب وإنما هو أيضا شرط يلزم توافره مسبقا لصياغة اتفاقية فعالة وضمان إعمالها في وقت مبكر . ونحن نرحب أيضا بأن الاتحاد السوفياتي ، بتقديمه لمذكرته المتعلقة بالتبادل المتعدد الاطراف للبيانات في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام ، قد قبل أيضا هذا الرأي .

وبناء على ذلك ، فاننا نعتبر أن الوقت قد حان لاجراء هذا التبادل . ولهذا الغرض ، نقترح أن تقوم جميع الدول المشتركة في المفاوضات بتقديم البيانات وفقا للنموذج المدرج في وثيقة العمل التي أتشرف بتقديمها اليوم. ومثلما يتضح من الوثيقة التي تم توزيعها ، فان البيانات المطلوبة من الأطراف المتعددة قد صممت بوضوح بحيث تلبي احتياجات اعداد اتفاقية فعالة يتعين إعمالها فور بدء سريانها .

وفي الختام ، أود مرة أخرى أن أحث جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح على الاشتراك في هذه الخطوة ، التي لا تعتبر مستصوبة فحسب وانما تعتبر أيضا خطوة لا غنى عنها قبل التوقيع على الاتفاقية ، وعلى أن تقدم الى هذا المؤتمر ، على أساس طوعي ، البيانات المطلوب توافرها طبقا لوثيقتنا . وانني واثق من أن تقديم مثل هذه البيانات سيكون له أثر ايجابي على سير المفاوضات .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السفير روزه .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : الرفيق الرئيس ، يود وفدي أن يشاطركم عبارات الترحيب الرقيقة التي أعربتم عنها للضيوف الموقرين الذين ألقوا خطابات في جلستنا اليوم ، تلك الخطابات التي تابعناها ببالغ الاهتمام . إن حضور وزير خارجية بلغاريا سعادة السيد بيتر ملادينوف ، ونائب مستشار النمسا سعادة السيد ألويس موك ، ونائب وزير خارجية بولندا سعادة السيد هنريك ياروزك ، التي قام بها زملاؤهم في شباط/فبراير وآذار/مارس من هذا العام ، يؤكد الاهمية المتزايدة التي توليها دول كثيرة لعمل مؤتمر نزع السلاح . وفي رأينا أن ذلك يمثل أيضا إسهاما لا يستهان به في الإعداد للدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وقد شدد الضيوف الاكارم تشديدا قويا ، في بياناتهم ، على ضرورة مواصلة العمل بشأن وضع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية بصورة مجدية وسريعة . وبياني اليوم مكرس أيضا لهذا الموضوع . ولكن قبل أن أشرع في إلقائه ، أود ، أيها الرفيق الرئيس ، أن أعرب عن بالغ ارتياحنا إزاء التوقيع على الاتفاق المتعلق بأفغانستان ،

الذي سيتم في غضون ساعات قليلة في هذا المبنى ، حيث سيمثل ذلك حدثا تاريخيا تتجاوز آثاره المنطقة المعنية . كما يشجع على إيجاد بيئة دولية مؤاتية لنزع السلاح.

ان الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة تحث بالاجماع مؤتمر نزع السلاح على المزيد من تعزيز جهوده بغية الوضع النهائي لاتفاقية بشأن استحداث وإنتاج وتخزين وإستعمال جميع الاسلحة الكيميائية ، وتدمير هذه الاسلحة .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعلن تأييدها غير المشروط لهدف تحقيق حظر شامل وعالمي للاسلحة الكيميائية ، دون مزيد من التأخير ، وألا يستثنى منه أي نوع من الاسلحة الكيميائية ، ولا أن يسمح باستحداث هذه الاسلحة أو إنتاجها عقب دخول الاتفاقية حيّز النفاذ . ولن يكون هناك وجود عندئذ لمخزونات من الاسلحة الكيميائية تبقى مستثناة من التحقق من تدميرها . ان أي تأخير سيعرض الاتفاقية للخطر ، وهذه حقيقة كان يتعين علينا أن ندركها مرة أخرى في الايام والاسابيع الماضية . فبينما نجري مفاوضاتنا ، تصنع الاسلحة الكيميائية أو تجري التحضيرات لانتاجها . وتستعمل الاسلحة الكيميائية ، وتتزايد المساعي الرامية الى انتشارها . وهذه حقائق لا يمكن دحضها ، وينبغي مواجهتها لا بالكلمات وحدها بل بالافعال أيضا . فلن يزال خطر الحرب الكيميائية فعليا الا اذا تحقق حظر ملزم للاسلحة الكيميائية . وتحقيقا لهذه الغاية ، يلزم بذل جهود شاملة سواء على مائدة التفاوض في جنيف ، أو خارج هذه المفاوضات أيضا .

لقد أسفرت الجهود التي بذلت في العملية التفاوضية عن نتائج شتى . ويلوح تطور ايجابي في الافق القريب فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بالتحقق من اغلاق وتدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . وهكذا ، لايزال في الامكان في دورة الربيع هذه ، سد الفجوات المتضمنة في نص المادة الخامسة ، وفي المرفق به .

أما فيما يتعلق بالمادة الرابعة فتنشأ آفاق للتوصل الى تفاهم بشأن نظام التدمير عملا بالمبادىء التي تأخذ في الحسبان المصالح الامنية لجميع الاطراف . وقد أمكن ، الى حد كبير ، حذف الحواشي والاقواس من هذا النص . ويمكن أن يستنتج من ذلك أن الجهود التفاوضية العملية أتت ، على نحو أكيد ثمارها .

ومن ناحية أخرى ، برزت الى المقدمة مشاكل خطيرة بشأن هذه المواضيع سأعود اليها فيما بعد . فالآن كما من قبل ، يثبت في النهاية أن الاتفاق على أحكام المادة السادسة التي تحدد ضمانات عدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعة الكيميائية ، أمر معقد تماما .

وينضم وفدي الى الجهود المبذولة للاسراع بعملية ايجاد حلول عن طريق تقديم مقترحات محددة . وقد قدمنا مؤخرا ورقة العمل CD/CW/WP.195 بعنوان " المادة السادسة : نظام للمواد الكيميائية الوادرة في الجدول (١) " . ويتضمن النظام صيغة توفيقية ستسهل التبكير بالتغاهم . ونحن نكرس اهتماما كبيرا للتحقق الموثوق فيه من جميع الانشطة التي تتصل بالمواد الكيميائية المدرجة في الجدول (١) ، اذ أنها مواد تمثل أكبر خطر على الاتفاقية . ولدى تناول هذه المواد الكيميائية ، ينبغي ألاّ يكون هناك ما يطلق عليه المناطق الرمادية .

وثمة مشكلة أخرى كانت شاغلا لكثير من الوفود هي حماية المعلومات والبيانات السرية . وتحليل آخر حالة للأمور في المفاوضات الذي قدمناه في ورقة العمل CD/CW/WP.194 ، يوضح أبعاد العمل الذي أنجز حتى الآن .

فكثير من الاحكام التي تعمل على حماية سرية المعلومات موضوعة حاليا في " النص المتداول " ، وترد أحكام أخرى في مواد الاضافة والتذييل . وهناك بعض فجوات لاتزال تحتاج الى سد . والمزيد من دراسة " نماذج الاتفاقات " قد يكون اسلوبا عمليا لتحقيق ذلك الغرض .

وفي ميدان عمليات التفتيش بالتحدي وضع أساس راسخ لاعداد نص لاتفاقية . ويمكن تدعيم هذا الاساس ، اذا عمقنا التفاهم حول كيفية تنفيذ المبادىء المتفق عليها . وسعى وفدي الى تقديم مساهمة في هذا الاتجاه عن طريق تقديمه ورقة العمل CD/CW/WP.198 . وهي تتضمن مقترحات بتعديلات تتعلق بالمبادىء التوجيهية الخاصة بالمفتشية الدولية ، وهي مقترحات يسعدني أن أشير الى أنها لاقت استجابة إيجابية من وفود أخرى . بل إن العمل في هذا الموضوع يمكن أن يقدم صورة أوضح عن كيفية تجسيد مبادىء اجراءات التحدي مثل " الوصول الى الموقع " و " بأقل تطفل ممكن " و " حماية التجهيزات والمعلومات ذات الحساسية " في أنشطة التفتيش . وإنه بالاحكام الناظمة لتعيين المفتشين المنفذين لعمليات التفتيش بالتحدي بالاضافة الى تطبيق صكوك ومناهج تفتيش محددة على السواء ، يمكن خلق الوسائل الفعالة ضد خطر اساءة استعمال عمليات التفتيش بالتحدي .

أما فيما يتعلق بآلية التحقق من اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، فلاتزال الاحكام التي تحدد تكوين المجلس التنفيذي وحجمه ، وإتخاذ القرارات فيه ، وغيرها من المسائل الإجرائية المتعلقة به تحتاج الى دراسة . وبشأن هذا الموضوع ، قدم وفدي ورقة العمل CD/812 المؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . وتجري المداولات بشأن هذا البند ، على نحو بنّاء ، والخطوط العامة الاولى لتفاهم ، من حيث المبدأ ، آخذة في التشكل .

ان الجهود التي بذلت في اللجنة تحت رئاسة السفير سوجكا لصياغة الاحكام النهائية للاتفاقية أدت الى تقديم ورقة للمناقشة تتضمن مقترحات محددة للنص يمكن أن تستخدم كأساس لمزيد من دراسة هذه المواد .

وعند التطلع الى النتائج والى المقترحات المقدمة للحل ، يمكن للمرء أن يرى أن المفاوضات ستصل الى نهايتها هذه السنة فعليا ، حسبما طلب وزراء خارجية البلدان الاعضاء في معاهدة وارسو في اجتماعهم الاخير في صوفيا . فاذا أعطي الضوء الاخضر من جانب جميع الاطراف المعنية بتحقيق هذه النهاية ، فيمكن حتى ذلك الوقت تحقيق اتفاق دقيق الصياغة ، بفضل جهودنا المشتركة ، وبفضل النتائج التي تحققت حتى الآن ، والخبرة المكتسبة في هذه العملية ، وحسن سير آلية التفاوض .

إلّا أنه لا يوجد ما يدعو الى الرضا بل هناك ما يدعو الى القلق الشديد من أن يغيب هذا الهدف عن النظر أكثر فأكثر . اننا نرى أنفسنا مواجهين بخطر أن تصبح وتيرة المفاوضات أبطأ على الدوام ، وبذا تصبح متوائمة فعليا مع الجدول الزمني للبرامج الحالية والمقبلة لانتاج الاسلحة الكيميائية .

والآن مرة أخرى ، ينقضي من الوقت قدر أكثر بكثير من اللازم قبل أن يقدم رد على الصيغ التوفيقية . وبسبب عدم المرونة المستمر منذ أمد طويل ، فان كثيرا من المقترحات التي تحدد حلولا ممكنة ، لم يؤت ثماره ، وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نأسف شديد الأسف لأن نرى استحداث مفاهيم جديدة تشكك في توافق للآراء قائم منذ أمد طويل بشأن نطاق الحظر ، وتبتعد عن الصياغة المدروسة الى حد كبير بشأن المادتين الرابعة والخامسة . ان الاجتهاد والخبرة المهنية على مائدة المفاوضات لا يستطيعان وحدهما ازالة هذه العقبات . والمطلوب حاليا هو خطوات تعزز العزم السياسي على عقد اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، وتفيد أيضا في بناء مزيد من الثقة ، جنبا الى جنب مع اجراء مفاوضات مكثفة بشأن المسائل الموضوعية . وعلى ضوء هذه الخلفية نرى انه من الملح أن تعبأ القوى السياسية على نطاق عالمي لمجابهة خطر انتهاء المفاوضات الى لا شيء .

ومن الضروري أن يشار أيضا اهتمام تلك الدول المشتركة في المفاوضات ، وأن يحفز استعدادها للانضمام الى الاتفاقية . ولدى القيام بذلك ، نرى ضمن جملة أمور ، الامكانيات التالية : أن تتخذ تدابير بناء الثقة بغرض اعداد اتفاقية . وان مذكرة الاتحاد السوفياتي المؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ بشأن التبادل المتعدد الاطراف للبيانات فيما يتصل بوضع اتفاقية بشأن الحظر الكامل والعام للاسلحة الكيميائية (CD/808) تتضمن عددا من المقترحات القيمة المتعلقة بتدابير بناء الثقة . وقد لقيت هذه المقترحات استجابة ايجابية على نطاق واسع . ولاتزال عدة وفود تتناول فرادى

المشاكل المعنية . ويجري البحث في الجمهورية الديمقراطية الالمانية من أجل تسجيل البيانات عن انتاج المواد الكيميائية المدرجة الآن في الجدولين ٢ و ٣ وعن مرافق انتاج هذه المواد أيضا . ويقترح وفدي على هذا الاساس تكثيف تبادل الآراء بغية التوصل الى اتفاق بشأن طرائق تدابير بناء الثقة هذه . ونؤيد المقترح الذي مؤداه أن تشترك جميع الدول المعنية ، على أساس طوعي ، في تبادل البيانات هذا .

وينطبق نفس الشيء على فكرة تنفيذ عمليات تفتيش تجريبية . وقد أمكن فيما يتعلق بهذا المقترح ، استخلاص آراء قيّمة من حلقة تدارس الباغواش التي عقدت في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتهتم اهتماما شديدا جدا بهذه الخطوات . وهي تنعم النظر حاليا في إمكانية تنفيذ عمليات التفتيش التجريبية هذه عمليا .

ويمكن لتدابير بناء الثقة المقدمة أن تنجز المهمتين التاليتين : فيمكنها أن تعزز ثقة جميع الأطراف المعنية في التصميم على حظر شامل للأسلحة الكيميائية . وفي الوقت نفسه ، فان البيانات والخبرة التي تكتسب ، تفيد في تنفيذ أحكام الاتفاقية .

وان المقترحات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية تخدم نفس الهدف . فمنذ مجرد أيام قليلة مضت استطعت ، جنبا الى جنب مع الزميل السفير فيفودا ابلاغكم بمبادرة هامة أخرى في هذا الميدان . ففي الاعلان المشترك المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ أعرب حزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا ، والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني عن قلقها للمشاكل التي نشأت منذ خريف ١٩٨٧ والتي يمكن أن تؤخر بل وأن تعرض للخطر عقد اتفاقية بشأن الحظر العام والكامل لجميع الأسلحة الكيميائية ، وتدمير هذه الأسلحة . وتؤيد هذه الأحزاب النداء الذي وجهته حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية الى المشتركين في مؤتمر نزع السلاح بأن يشرعوا في عملهم بروح بنّاءة ، وأن يزيلوا جميع العقبات التي تعترض هذا الطريق . وتخلص مبادرة الأطراف الثلاثة الى تحبيذ الشروع في اجراء مفاوضات بشأن تخليص أراضي بلادهم من الأسلحة الكيميائية ، أو إبقاء أراضيها خالية من هذه الأسلحة . ويشكل هذا المقترح جزءا من الهدف العام المتمثل في تشجيع التوصل الى اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . والعناصر التي أنهيت فعليا بشأن وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية ينبغي بالتالي إدراجها في نص الاتفاق الاقليمي . وكما هو الأمر بالضبط في حالة تدابير بناء الثقة ، وان كان مع اختلاف مؤداه إن الاتفاق الخاص بالمنطقة الخالية من الأسلحة الكيميائية سيكون معاهدة دولية ، فان المبادرة هي مشروع سيوفر خبرة هامة للغاية من أجل إنهاء وتنفيذ الاتفاقية العالمية ، وإننا نأمل أن تقع هذه المبادرة موقعا حسنا . فمصدرها هو نفس خط التفكير الذي أدى الى

قرار سحب القذائف النووية الأقصر مدى الموزعة في أراضي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا حتى قبل دخول معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حيّز النفاذ .

ان الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ستكون فرصة أخرى لإظهار التصميم السياسي لجميع الأطراف المعنية على عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية في أقرب موعد ممكن . كما ستتيح الفرصة لتوضيح الآفاق المرتقبة للجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح ، ولفتح طرق جديدة للتوصل الى نتائج محددة . إننا نرى أنه من الملح أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تركيز اهتمام كبير ، ضمن جملة أمور ، على مسألة عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن . فقد يعطي ذلك زخما قويا لمسألة تخليص مفاوضاتنا من الأعباء وأوجه عدم التيقن .

ان نائب المستشار ووزير خارجية ألمانيا الاتحادية ، السيد غينشر ، تحدث أمام هذه الهيئة في شباط/فبراير من هذا العام ، عن توافق للآراء قائم من حيث المبدأ بشأن المسائل التي يتعين حلها فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . وفي الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ستتاح الفرصة لاعطاء مضمون لتوافق الآراء هذا ، من حيث المبدأ ، وللتغلب على التناقضات القائمة ، وفي نفس الوقت ، لتوسيع نطاق توافق الآراء هذا ليشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ونظرا لوثاقة صلة هذه المسائل ، نرى من المناسب الاستفادة من وجود ممثلين قياديين في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، من أجل إجراء حوار بنّاء .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا ، السفير السيد بتلر .

السيد بتلر (أستراليا): السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بالإعراب عن سرور وفدي البالغ لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر ، وأن نعبّر عن إعجابنا الشديد بمهارتكم الدبلوماسية واعتزازنا بكم كصديق عظيم . ويود وفدي أيضا أن يعرب عن سروره اليوم لاشتراك ثلاثة وزراء خارجية في جلسات المؤتمر . فإن هذا يؤكد لنا أهمية هذا المؤتمر . ويسرني أن أردد ما قاله وزير خارجية النمسا من أن يومنا هذا له طابع خاص ، فهو اليوم الذي يعترف فيه بدور الأمم المتحدة في تيسير التوصل الى حل لمشكلة أفغانستان . إنه حقا ليوم عظيم بالنسبة للأمم المتحدة .

ينظر المؤتمر حاليا في مشروع تقريره الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ، بما في ذلك أعماله بشأن البند ١ من جدول أعماله - حظر التجارب النووية . وسوف يقدم تقريرنا الى الدورة الاستثنائية صورة عمّا حدث - وما لم يحدث - في هذا المؤتمر بشأن هذا البند الرئيسي من بنود جدول الأعمال خلال فترة السنوات الست التي أعقبت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية .

ونظرا لأننا الآن في مرحلة إعداد تقريرنا ، ولأن متحدثين آخرين قد تناولوا هذا الموضوع في بياناتهم في الجلسات العامة الاخيرة ، ولأن وفدي يأمل في أنه لم يفت الأوان لاتخاذ اجراء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة ، فان وفدي يرى أن الملاحظات التالية ربما تكون مفيدة .

لقد اتسمت الفترة التي أعقبت الدورة الاستثنائية الثانية بإخفاقنا في إنشاء هيئة فرعية مخصصة ، تعنى بالبند ١ من جدول أعمالنا .

وقد درجنا ، بعد كل مرة نخفق فيها بشأن هذا الموضوع ، على أن نقدم تقريرا عنه في نهاية كل سنة . ونحن نفعل نفس الشيء الآن فيما يتعلق بتقريرنا الى الدورة الاستثنائية ولئن كانت هذه التقارير قد اعتمدت بتوافق الآراء ، فلا يخفى على أحد أن ذلك لم يتم ، في كل مناسبة ، إلّا بعد عملية مفاوضات مضنية . وقد سارت الامور على هذا النحو لسبب رئيسي هو وجود اهتمام واسع النطاق بالسعي الى إلقاء اللوم عن اخفاقنا في التوصل الى اتفاق بشأن إنشاء هيئة فرعية مخصصة تعنى بحظر التجارب النووية .

إن السعي الى إلقاء اللوم أو التحري عن المسؤولية عن الخطأ قد يكون أمرا مشروعا الى حد ما . ولكن ، مثلما سبق أن أوضحت في بياناتي السابقة ، فإن أستراليا لا تولي الى هذا الأمر سوى قدر ضئيل من الاهتمام الفعلي . وأعتقد أن الامر كذلك بالنسبة للعديد من أعضاء هذا المؤتمر . والاهم ، بالتأكيد ، هو محاولة تضييق الفجوات التي حالت دون أن نضطلع بأمر نتفق جميعا على أنه حيوي - ألا وهو العمل المتعدد الأطراف في سبيل التوصل الى معاهدة حظر التجارب النووية .

وقد كان الميدان الذي حدث فيه التصارع هو تنوع الولايات المتنافسة المقترح اسنادها الى الهيئة الفرعية المخصصة المزمع إنشاؤها . والولاية ، في مفهوم وفدي ، ينبغي أن تحدد طبيعة وأغراض العمل الواجب الاضطلاع به . واذا كان هذا المفهوم مقبولا ، فمن المتوقع من أي مراقب ، خالي الذهن عن الموضوع ، يواجه حالة من تنازع الولايات أن يفترض وجود تباين شديد بين مختلف الاقتراحات المعروضة .

فما هي حقيقة الأمر في هذا المؤتمر ؟ ان الولاية التي أيدها وفدي وأيدتهـــا مجموعة من الدول الغربية الاعضاء هي أن تقوم هيئة فرعية

" بدراسة موضوعية لمسائل محددة تتعلق بالحظر الشامل للتجـــارب النووية بما في ذلك مسألة النطاق ومسألتا التحقق والامتثال ، بغية التفـــاوض على معاهدة بشأن الموضوع ".

- والموضوع هو ، دون أي إلتباس ، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وثمة مشروع ولاية أحدث ، ورد في الوثيقة CD/772 ، ينص على إنشاء لجنة مخصصة

" لغرض استهلال التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامـــل للتجارب النووية " .

كما ينص مشروع الولاية هذا بالمناسبة القيام بعمل بشأن محتويات مثل هذه المعاهـــدة ونطاقها والامتثال لها والتحقق منها .

ومن الواضح أن ثمة اختلافات بين النهجين اللذين يمثلهما مشروعا الولايـــة هذان . وفي ظل ظروف معينة ، يمكن أن تعتبر هذه الاختلافات اختلافات جوهرية ، ولكن هل هذه الظروف هي السائدة اليوم ؟ أعتقد أن الأمر ليس كذلك . فمنذ بضع سنوات مضـــت ، وعندما كانت مسألة حظر التجارب النووية لا تشهد أي جديد على الصعيد المتعدد الأطراف أو على الصعيد الثنائي ، كثيرا ما كان يحتج في هذا المؤتمر بأن جهودنا والمنـــاخ الذي نعمل فيه متأثران تأثيرا سلبيا بحالة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي . وترتيبا على ذلك ، نادى البعض بوجوب أن يعتمد هذا المؤتمر ولاية مـــن نوع مطلق ، تتخذ كأساس لأي عمل يهدف الى وقف التجارب النووية . بيد أن ظروف هـــذه العلاقات الثنائية قد تغيرت .

فثمة تقدم يحدث اليوم في هذه المدينة في الجهود التي يبذلها كل من الولايـــات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التجارب النووية . وهذه الجهود مستمرة فـــي إطار اتفاق على أن الهدف هو وقف جميع التجارب النووية نهائيا .

ومن المؤكد أنه لو طبّق منطق الأمس بشأن العلاقة بين العمل الثنائي والعمـــل المتعدد الأطراف على الظروف السائدة اليوم لكُنّا منهمكين الآن في العمل في هـــذا المحفل المتعدد الأطراف في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في وضع معاهدة لوقف جميـــع

التجارب النووية . بيد أن معركة الأمس لاتزال دائرة اليوم . ونحن نضيّع فرصة كنا نصر من قبل على الحصول عليها . وعلى هذا النحو ، نخلّ بمسؤوليتنا أمام من أوفدونا الى هنا وينتظرون منا الكثير .

وأثناء مناقشة المسائل التي ستشكل الجزء الحاسم من أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة كررت جميع الأطراف الاشارة الى أن العمل المتعدد الأطراف على وقف التجارب النووية هو إحدى المسائل الرئيسية . فاذا كان هذا صحيحا - ووفدي يعتقد أنه كذلك - فمن المؤكد أن الوقت لايزال متاحا لنا كيما نعمل ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية على إنشاء هيئة فرعية تعنى بالبند ١ من جدول أعمالنا . وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأننا نتعجل الأمور بشكل غير لائق . فتحقيق أية نتيجة طيبة أفضل من عدم تحقيق أية نتيجة على الاطلاق .

ولايزال في استطاعتنا أن نثبت في الدورة الاستثنائية أننا تمكنا من الوصول الى نهاية الطريق ، على الرغم من مشقته ومن الوقت الطويل الذي قطعناه فيه .

ومثلما هي الحال في كل تقدم من هذا القبيل ، تكون سماحة النفس مطلوبة ، وكذلك قدر من الثقة المتبادلة على الأقل . ونحن جميعا ندرك ما تنطوي عليه هذه المسألة . فليس الموضوع موضوع القاء اللوم أو تسجيل هدف سياسي ، وإنما هو التوصل الى اتفاق ، باسم التقدم .

ويرى وفدي أن مشروع الولاية المقترح في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، والوارد في الوثيقة CD/521 ، يمكن بل وينبغي أن يشكل أساسا لاتفاق من هذا القبيل . وقد كانت بعض النهج لتناول هذا الموضوع ، المقدمة خلال السنوات القليلة الماضية ، مختلفة أساسا عن النهج المقترح في الوثيقة CD/521 . واليوم ، أصبحت هذه النهج شبه متطابقة معه ، ولكن الاختلاف جوهري والتأييد لمضمون الوثيقة CD/521 قد ازداد . فقد خطى النهج المقترح في الوثيقة CD/521 بتأييد قوي في الجمعية العامة ، بما في ذلك دورتها الأخيرة حيث حصل القرار ذو الصلة على أكبر عدد من الأصوات المؤيدة شهده قرار من هذا القبيل .

وأثناء دراستنا لمشروع التقرير المقدم الى الدورة الاستثنائية حول هذا الموضوع ، تحدث بعض الوفود عن ولايات معينة " قدّمت " الى المؤتمر . ودعت بيانات هذه الوفود الى الاعتقاد بأن تقديم ولاية معينة لاتخاذ قرار بشأنها - وفي الآونة الأخيرة كان هذا يعني قرارا بالرفض - يضفي على هذه الولاية ، بشكل ما ، وضعا خاصا يختلف عن الوضع الذي تتسم به الولاية التي لم تقدم رسميا لاتخاذ قرار بشأنها . ونحن الاستراليون لا نفهم هذا الشعور بالرضا الذي قد يترتب على أن تقدم الى هيئة عالمية

أفكار من المعروف مسبقا أنها سوف تقابل بالرفض . ومن الواضح أن السعي الى التوصل الى اتفاق الآراء يجب أن يستمر بقدر أكبر من الاخلاص . وهذا الاجراء مضلل وهو لن يفضي بنا ، بأي حال من الأحوال ، الى نتيجة ايجابية في هيئة يجب أن يكون توافق الآراء هو أساس عملها .

وهذه النقطة توضحها الولاية المقدمة في الوثيقة CD/521 . وقد قدمت هذه الولاية منذ أربع سنوات تقريبا . ولم يحدث إلحاح على اتخاذ قرار بشأنها . وقد كانت متاحة لقبولها كل يوم من أيام انعقاد هذا المؤتمر ، اعتبارا من تاريخ تقديمها . وهي لاتزال اليوم معروضة ومتاحة لقبولها . وقبل كل شيء ، وأنا أود أن أشدد على هذه النقطة ، وقبل كل شيء ربما تحظى بالتأييد الكامل والسياسي من الدول التي قدمتها والتي يعتبر اشتراكها في عمل أي هيئة فرعية بشأن حظر التجارب النووية أمرا جوهريا .

وقد قالت الاغلبية الساحقة لاعضاء هذا المؤتمر ، صراحة أو ضمنا ، إنها تستطيع الآن قبول هذه الولاية . فما هو الجانب العملي الذي ينطوي عليه أي نهج آخر ؟ أنريد أن نبدأ العمل أم أننا نفضل إلقاء اللوم بسبب عدم العمل . إننا نسمع مرارا أن إخفاقنا في تناول هذا الموضوع هو إخفاق ذريع . ووفدي يوافق على ذلك . ونحن نعرف أن هذه المسألة ستكون مسألة رئيسية في الدورة الاستثنائية . ووفدي يوافق على هذا الأمر . وما ننادي به بالتالي هو أن نبدأ العمل الآن ، لان الاوان لم يفت بعد .

فلنتوجه الى الدورة الاستثنائية قادرين على أن نعلن أننا تغلبنا على الاختلافات واستطعنا إنشاء لجنة مخصصة في إطار هذا المؤتمر تعنى بحظر التجارب النووية . وسيكون ذلك إنجازا يمكننا أن نفخر به . ويمكن أن يشكل مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/521 أساس هذا الإنجاز .

الرئيس : أشكر ممثل أستراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية ، السفير فريديرسدورف .

السيد فريديرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) : قبل الشروع في بياني المعدّ ، أود أن أرحب ترحيبا حارا باسم وفد الولايات المتحدة بزائرينا الموقرين ، وزير خارجية بلغاريا ، السيد ملادينوف ، ونائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها ، السيد موك ، ونائب وزير خارجية بولندا ، السيد ياروزك . إن زيارتهم لمؤتمر نزع السلاح هي أحدث زيارة في سلسلة من مثل هذه الزيارات التي قام بها غيرهم من كبار المسؤولين من كثير من دول العالم ، كما إنها تشهد باهمية القضايا التي

تتناولها هذه الهيئة . وقد أصغى وفدنا بعناية واهتمام لبياناتهم اليوم ، كما أنه يقدر وجودهم في جنيف ويرحب به .

مع اقتراب نهاية الجزء الربيعي من دورة عام ١٩٨٨ ، أود أن أعلّق على ما تم تحقيقه خلال الأشهر القليلة الماضية في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . وإنني أعتزم أن أتحدث مرة أخرى في الجلسة العامة التالية لكي أعرض بعض الأفكار حول مسار هذه المفاوضات في المستقبل .

ان العمل المتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية قد استمر بطريقة جدية وبنّاءة على مدى عدة أشهر مضت . وقد نظرت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، بعناية ومنهجية ، في عدة مسائل هامة . وجرى تقديم أفكار ومقترحات جديدة وتم النظر فيها . ومما لا شك فيه أن نتائج هذا العمل قد ساعدت في إرساء الأساس لتحقيق إنجازات في المستقبل .

وأود أن أعلق على أنشطة كل فريق عامل فضلا عن العمل الذي أشرف عليه رئيس اللجنة المخصصة .

لقد أجرى الفريق العامل ألف ، في ظل الرئاسة المقتدرة للسيد سيما من تشيكوسلوفاكيا ، مناقشة واسعة ومفصلة بشأن رصد الصناعة الكيميائية بمقتضى المادة السادسة وبشأن التعاون لأغراض التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بمقتضى المادة الحادية عشرة .

ومن أجل تسهيل العمل بشأن المسائل المتصلة بالمادة السادسة ، قدم وفد الولايات المتحدة مقترحات خاصة بالعتبات التي ستطبق على رصد الأنظمة الخاصة للجداول (١) و (٢) و (٣) . ولقد لقيت هذه المقترحات الوادرة في الوثيقة CD/802 استحسانا بصورة عامة .

إلّا أن بعض الوفود قد أعربت عن قلق من أنه ، بموجب اقتراح الولايات المتحدة ، لن يخضع تركيب الكميات المختبرية من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول (١) لرصد دولي . وتتصل مشاعر القلق هذه ، فيما يبدو ، بالأنشطة السرية الممكنة التي تستهدف استحداث الأسلحة الكيميائية . بيد أنه يبدو أن هناك اتفاقا على أن الكميات الصغيرة المركبة لا تشكل تهديدا للأمن بحدّ ذاتها .

كما أننا نحن أيضا مهتمون عموما بالتطوير السري المحتمل للأسلحة الكيميائية . إلّا أن المقترحات المقدمة من بعض الوفود لرصد تركيب الكميات الصغيرة

من المواد الكيميائية لا تساعد في تحسين الامن . ونحن لا نؤيد اتباع مثل هذا النهج لانه لن يكون فعالا . إذ أنه من السهل إخفاء الانشطة غير المشروعة في المراحل الدنيا المبكرة لاستحداث الاسلحة . فهذه حقيقة من حقائق الحياة . إلّا أن وفد الولايات المتحدة يظل على استعداد للنظر بجدية في أية مقترحات أخرى لتحسين التحقق من حظر استحداث الاسلحة الكيميائية .

كما أن الفريق العامل ألف قد خصص دائما وقتا وطاقة كبيرين لما يسمى بالجدول ٤ . وبالرغم من إجراء مناقشات نشطة وبنّاءة جداً ، لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم في إيجاد نهج مقبول للجميع إزاء هذه المسألة .

وقد نشأ الجدول الاضافي عن قلق واسع النطاق إزاء الخطر المحتمل الذي تثيره المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية التي يتم إنتاجها في المرافق المدنية والتي ليست مشمولة بموجب النظام الوادر في الجدول ١ . ويتصل هذا القلق بالمواد الكيميائية نفسها وكذلك بمرافق انتاجها . وبعد عدة سنوات من المناقشات ، خلصنا الى أنه يبدو أن مشاعر القلق هذه مبالغ فيها ولكنه ينبغي ألّا يتم استبعادها بالكامل . وإذا كان لايزال من غير الواضح كيف تشكل العديد من المواد الكيميائية والمرافق في هذه الفئة مخاطر على الامن ، فان المناقشات التقنية قد بيّنت أن المشكلة يحتمل أن تكون محدودة جدا .

وفي رأينا أنه من الضروري الآن النظر في بدائل للنهج المثير للجدل المتمثل في الجدول (٤) المقترح . وينبغي النظر في مشكلتين مختلفتين أولهما تتمثل في الكيفية التي ينبغي بها للاتفاقية أن تعالج أي مادة كيميائية مدنية بالغة السمية يمكن أن تعتبر في المستقبل سلاحا كيميائيا محتملا .

وثمة إمكانية لمعالجة المواد الكيميائية التجارية التي تشكل خطرا عاليا ، وهي إمكانية تتمثل في وضع هذه المواد في إطار النظام الوارد في الجدول (٣) حسبما سبق اقتراحه من قبل عدة وفود غربية . فهذا النظام يوفر بالفعل رصدا صارما للسلائف الرئيسية . ولن تكون هناك صعوبة كبيرة في تكييف هذا النظام مع المواد الكيميائية البالغة السمية .

أما المشكلة الثانية فهي مشكلة كيفية تحديد ورصد المرافق التي قد تكون مناسبة لانتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول (١) .

إن مفهوم " عمليات المراقبة الخاصة " الذي اقترحته جمهورية ألمانيا الاتحادية في الوثيقة CD/791 هو النهج البديل الوحيد المطروح على المؤتمر الآن لمعالجة مسألة المرافق التي تنتج عادة منتجات غير ضارة ولكنها تنطوي على خطر

التحول السري الى انتاج الاسلحة الكيميائية . ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة الى معايير لتحديد هذه المرافق . وثمة امكانية لذلك تتمثل في التركيز على أنواع المنتجات المدنية التي تتطلب عمليات كيميائية شائعة في إنتاج الاسلحة الكيميائية .

ان رد الفعل الاولي لوفد الولايات المتحدة إزاء اقتراح " عمليات المراقبة الخاصة " هو أنه اقتراح بنّاء . ونحن على استعداد للمشاركة مع الوفود الاخرى في استكشاف هذه الفكرة وأية أفكار أخرى يتم تقديمها . وهناك حاجة الى نهوج خلّاقة اذا ما أريد إحراز تقدم .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد بدأ الفريق العامل ألف في بحث المضمون الممكن للمادة الحادية عشرة بشأن مسألة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي . فالتعاون مهم بالنسبة للعديد من البلدان ، والولايات المتحدة تسلّم بذلك ، ونحن نؤدي بالفعل دورا رئيسيا عن طريق بذل الجهود في المنظمات الدولية وفي القطاع الخاص . وفي اعتقادنا أن الاتفاقية المرتقبة ينبغي ألاّ تعرقل الجهود التعاونية . ولاتزال تساورنا شكوك حول ما اذا كان ينبغي لاتفاق أمني مثل الاتفاقية المرتقبة للاسلحة الكيميائية أن يتضمن التزاما بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي . ونحن نعتقد بالفعل أن الاتفاقية المرتقبة ينبغي ألاّ تعرقل الجهود التعاونية .

وأود الآن أن أنتقل الى المناقشات في الفريق العامل باء الذي يرأسه باقتدار السيد ماسيدو من المكسيك . وقد تمثلت المواضيع الرئيسية في الاحكام الخاصة بالإعلان عن الاسلحة الكيميائية وتدميرها بمقتضى المادة الرابعة ، بما في ذلك نظام التدمير الخاص بالاسلحة الكيميائية والحكم الخاص بتقديم المساعدة في الحماية من الهجوم الكيميائي بموجب المادة العاشرة .

ان الاحكام المتعلقة بتدمير الاسلحة الكيميائية هي من بين أشد جوانب الاتفاقية حساسية . فهي تؤثر مباشرة على ترتيبات الامن القائمة للدول . ويمكن للمرء أن يتوقع أن تعمل الدول بحذر بالغ في وضع هذه الاحكام . ومع ذلك ، فقد بدأت المواقف تتلاقى بصورة تدريجية على مدى السنة الماضية . وقد كان للعمل الماهر الذي اضطلع به رئيسا الفريق العامل في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ فضل كبير في التوصل الى تفاهم بشأن الفئات التي ينبغي أن تصنف فيها الاسلحة الكيميائية ، وفترة التدمير الخاصة بكل فئة ، والحاجة الى تثبيت مستويات المخزونات قبل نهاية فترة التدمير .

ولاتزال الولايات المتحدة تعتبر أنه من المهم أن تشرع جميع الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية في تدميرها خلال سنة من بدء نفاذ الاتفاقية . إن إزالة الاسلحة

الكيميائية من الترسانات الوطنية تمثل مشكلة عالمية . ويجب علينا أن نتفادى النهوج التي تشير الى خلاف ذلك .

وهناك حاجة للاضطلاع بمزيد من العمل فيما يتعلق بالمسألة التقنية المتمثلة في كيفية مقارنة الاسلحة الثنائية والاحادية العنصر ، وحول المستوى الذي ينبغي أن تثبّت عنده المخزونات ، وحول ما اذا كان سيلزم أن تكون هناك أكثر من عتبة واحدة من هذه العتبات ، بافتراض أن دولا أخرى غير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ستعلن أيضا عن حيازة الاسلحة الكيميائية .

واسمحوا لي الآن أن أعلق على المناقشات للمادة العاشرة التي حظيت بنصيب رئيسي من اهتمام الفريق العامل .

إن الدول تعلق بحق أهمية على المحافظة على قدرة قوية لحماية نفسها من هجوم كيميائي بالرغم من أنه سيتم حظر الاسلحة الكيميائية . ان الاستخدام غير المشروع للاسلحة الكيميائية في الحرب الايرانية ـ العراقية يدل بوضوح على أن انتهاكات يمكن أن تحدث مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة .

إلاّ أنه من الواضح أن هناك اختلافات فيما يتعلق بكيفية معالجة مسألة البرامج الحمائية في الاتفاقية المرتقبة . فالبعض يعتقد أن التشديد ينبغي أن يكون على تعزيز المساعدة ، ولكن البعض الآخر يشدّد على تجنب خلق عقبات جديدة أمام الانشطة الحمائية . وفي هذا الخصوص ، نرحّب بورقة العمل ، الوثيقة CD/809 ، المقدمة من وفد الارجنتين . ولئن كان موقف الولايات المتحدة مختلفا فيما يتعلق ببعض النقاط الهامة في هذه الورقة ، فإننا نعتقد أنها قدمت مساهمة ذات شأن في إجراء مناقشة واقعية وبنّاءة .

وبالإضافة الى نظام تدمير الاسلحة الكيميائية والمادة العاشرة . فان الفريق العامل باء يضطلع أيضا بمسؤولية عن الاحكام المتعلقة بتدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية وبما يسمى ب " المخزونات القديمة " . وأود أن أتناول هذين الموضوعين بايجاز .

إن إزالة مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية تشكل عنصرا أساسيا للاتفاقية . وقد أجريت في عام ١٩٨٥ مشاورات واسعة النطاق في اللجنة بشأن هذا الموضوع المعقد والصعب . إلاّ أن هناك اختلافات رئيسية ظلت قائمة .

وعلى مدى السنتين الماضيتين ، ظل وفدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعملان بجد من أجل التوصل الى نهج مقبول لكليهما إزاء هذه المسألة ، مما يسهل

المفاوضات المتعددة الأطراف في هذا المجال . وفي أحدث جولة من المناقشات الثنائية ، تم التوصل الى نهج مشترك . ويقوم هذا النهج على أساس تعريف مرفق انتاج الأسلحة الكيميائية تعريفا عمليا تتم صياغته بعناية ويأخذ اهتمامات كلا الوفدين في الاعتبار .

وخلال السنتين من المناقشات ، تم اخضاع الأفكار البديلة لدراسة متأنية . وقد أبدى كل طرف استعدادا للنظر بجدية في أفكار الطرف الآخر . وقد تمخضت هذه العملية عن رأي مشترك مفاده أن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تدمر بالكامل . وهذا الحكم ينطبق على مباني المرافق ومعداتها على السواء .

وقد قدم الوفدان مواداً بشأن نهجهما المشترك الى رئيس الفريق العامل بناء لكي يستخدمه في مشاوراته . وإننا نأمل في أن تفضي هذه المشاورات الى صياغة الأحكام ذات الصلة للنص المتداول ، مما يؤدي الى ازالة فجوة رئيسية في مشروع الاتفاقية .

كما أن كيفية معالجة ما يسمى ب " المخزونات القديمة " بموجب الاتفاقية تشكل موضوعا معقدا ودقيقا ، وما نفهمه هو أن هذا الموضوع يخضع للمناقشة في مشاورات خاصة . ولئن كان يجب على المرء ألا يبالغ في أهمية هذه المسألة ، إلاّ أنه من الجوهري مع ذلك ألاّ يؤدي النهج الذي سينشأ في نهاية الأمر الى إضعاف تعريف مصطلح " الأسلحة الكيميائية " أو الى ظهور منفذ لتجنب الاعلان عن الأسلحة الكيميائية والتحقق منها . وسننتظر الوقوف على نتائج المشاورات الخاصة بحيث يمكن للمؤتمر أن يضع أحكاما مناسبة للاتفاقية المرتقبة .

واسمحوا لي الآن ، أن أعرض آراءنا بشأن المواضيع التي تجري مناقشتها في اطار الفريق العامل جيم الذي يعمل في ظل الرئاسة الممتازة للسيد نوماتا من اليابان . وهذه المواضيع هي وظائف الهيئات التعاهدية وأوجه الترابط فيما بينها ، وتكوين المجلس التنفيذي ، والتفتيش بالتحدي .

وفي رأينا أن الجهود المشتركة لرئيسي الفريق العامل خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، الدكتور كروتزتش والسيد كوماتا على التوالي ، قد أسفرت عن التوصل الى نص محسن جدا للمادة الثامنة . ونود أن نعرب عن تقديرنا لكليهما . ولئن كانت هناك نقاط لاتزال دون حل ، فاننا نأمل في أن يتسنى التوصل الى اتفاق خلال الصيف . كما أننا نود أن نعرب عن تقديرنا لوفد كندا لورقة عمله CD/823 .

لقد ظل تكوين المجلس التنفيذي يعتبر لمدة طويلة من الوقت موضوعا محظورا . واننا نرحب بالجهود التي بذلها السيد كوماتا لاستكشاف هذا المجال الجديد . كما

أننا نقدر المساهمة المقدمة من وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ورقة عمله CD/812 .

ويبدو أن هناك رأيا مشتركا مفاده أن المجلس التنفيذي يجب أن يكون صغيرا بما فيه الكفاية ليضطلع بعمل فعال ولكي يمثل مع ذلك مختلف المصالح المشمولة في الاتفاقية . وفي رأينا انه يجب اقامة توازن مناسب فيما بين مصالح المجتمع الدولي ككل ، ومصالح الدول التي تتأثر ترتيباتها الامنية القائمة تأثرا مباشرا الى أقصى حد ، ومصالح تلك الدول التي تتحمل عبء نظام التحقق .

وفي حين أنه يجب الحرص على اقامة توازن سياسي في المجلس التنفيذي ، فاننا لا نرى كيف يمكن بلوغ هذا الهدف بصورة مباشرة . ولن يكون من المستصوب أو العملي محاولة تصنيف الدول وفقا لمجموعات سياسية . بل يجب تحقيق التوازن بصورة غير مباشرة . وفي هذا الخصوص ، يجب ملاحظة الترابط القائم بين اجراءات اتخاذ القرارات والتوازن السياسي . ويكون التلاعب السياسي باتخاذ القرارات أمرا أكثر صعوبة في ظل اشتراط أغلبية الثلثين منه في ظل اشتراط الاغلبية البسيطة فقط .

ومابرح التفتيش بالتحدي يشكل منذ مدة طويلة أهم وأصعب المسائل في المفاوضات . وهذا أمر طبيعي تماما . فمن الواضح ان التفتيش الروتيني ليس كافيا ولذلك فانه من الضروري وضع احكام لاتاحة امكانية الوصول الى بعض أشد المواقع والمرافق حساسية لدى الدول . ولا يتوقعن أحد أن تكون هذه المفاوضات سهلة .

وفي الوقت نفسه ينبغي التسليم ، كما أوضح ممثل الارجنتين الموقر السفير كامبورا في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بأن عددا من الدول قد وافقت بالفعل ، في معاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، على نظام الزامي للتفتيش بالتحدي .

إن تقرير الرئيس بشأن التفتيش بالتحدي الوارد في التذييل الثاني للوثيقة CD/795 يدل على أن خطوات هامة قد اتخذت مؤخرا في اتجاه التوصل الى حل مشترك . وفي الوقت نفسه ، من الواضح أن اختلافات جدية لاتزال قائمة حول كل مرحلة من مراحل عملية التفتيش بالتحدي وهي : عملية البدء ، والتفتيش نفسه ، والمتابعة .

وقد بيّنت المناقشات أن أوجه الترابط بين المراحل الثلاث يجب أن تؤخذ في الاعتبار . وان التدابير الرامية الى الحماية من إساءة استخدام الحق في طلب إجراء التفتيش تعكس القلق من امكانية القيام بجهود أثناء عملية التفتيش لاكتساب معلومات لا صلة لها بالتحقق من الاتفاقية . وهذا هو القلق الذي جعلنا مثلا نقدم اقتراحنا الخاص بتشكيل فريق لتقصي الحقائق

ان الولايات المتحدة تؤيد الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ والذي يدعو الى وضع اجراءات لعمليات التفتيش بالتحدي تتيح اجراء عمليات تفتيش فعال وتقلل الى أدنى حد من مخاطر الكشف خلال عملية التفتيش عن معلومات حساسة لا صلة لها بالاسلحة الكيميائية . ونحن نحث الوفد السوفياتي على تطوير هذا الاقتراح بشكل أكثر تفصيلا . وفي هذا السياق ، نود أن نلاحظ أن فعالية الاجراءات ستحدد فعالية التفتيش بالتحدي . ونحن على استعداد للنظر بجدية في أية أفكار مفصلة يمكن تقديمها .

ولدى النظر في إجراء عمليات التفتيش بالتحدي ، نؤيد الاقتراح الذي قدمته جمهورية ألمانيا الاتحادية في الوثيقة CD/CW/WP.191 ومفاده أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للدور الذي يمكن أن يضطلع به ممثل عن الطرف الطالب للتفتيش . وقد نوقش هذا الموضوع مناقشة مستفيضة خلال المشاورات التي أجراها الرئيس في دورة عام ١٩٨٧ . ولم يتم إيجاد حل لهذا الموضوع ولذلك لم تتسن معالجته في تقرير الرئيس . وهذه المسألة تشكل جانبا أساسيا من أي حكم بشأن التفتيش بالتحدي ولذلك فانها تتطلب المزيد من المناقشة .

وإننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يجري الآن إيلاؤه للأحكام الخاصة بمتابعة عملية التفتيش بالتحدي . ولم يتم نسبيا تطوير هذا الجانب الهام بعد .

وفي اعتقاد الولايات المتحدة أنه بعد تقييم تقرير التفتيش ، ينبغي للدولة المتحدية أن تبلغ المجلس التنفيذي حول ما اذا كانت قد استنتجت حدوث انتهاك أم لا . واذا ما استنتجت الدولة المتحدية ، أو أية دولة طرف أخرى تتلقى تقرير التفتيش ، أن انتهاكا قد حدث ، فانه ينبغي لها أن توافي المجلس التنفيذي ببيان فيما يتعلق باستنتاجاتها وكذلك ، الى الحد الذي تراه مناسبا ، فيما يتعلق بالاجراءات التي تعتزم اتخاذها وفقا لاستنتاجاتها . وينبغي للمجلس التنفيذي ان يقدم البيان فيما يتعلق بالانتهاك الى جميع الدول الاطراف والى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

وفي رأينا أنه ينبغي ألاّ يتم تلقائيا عقد اجتماع استثنائي للمجلس التنفيذي كلما كان هناك تفتيش بالتحدي . بل ينبغي أن تتيح الاتفاقية بدلا من ذلك عقد اجتماع استثنائي اذا ما كان هناك عدد محدد من الدول يعتقد أنه من الضروري عقد هذا الاجتماع .

ومن الطبيعي أن ينشأ سؤال حول الاجراءات التي يمكن تخويل المجلس التنفيذي اتخاذها بعد عملية التفتيش .

وفي اعتقاد الولايات المتحدة أن المجلس التنفيذي يتعين أن يضطلع بدور هام بعد عمليات التفتيش . اذ يمكن للمجلس بل ينبغي له أن ينظر في الاجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الاطراف لتبديد مشاعر القلق وأن يوصي بهذه الاجراءات . ومع أن هذه التوصيات لن تكون ملزمة ، فانها ستحمل معها الوزن السياسي الكبير للمجلس .

ونحن لا نعتقد أنه يمكن للمجلس أو ينبغي له أن يحاول أن يكون محكمة . اذ لا يمكن من الناحية الواقعية أن يتوقع من المجلس أن يعمل كقاض نزيه للحكم على ما اذا كان انتهاك قد حدث أم لا . إذ أن هذا الحكم يجب أن يترك حصرا لفرادى الدول الاطراف .

وفي الختام أود أن أتطرق بإيجاز للمناقشات التي أجريت حول المواد الاخيرة من الاتفاقية . إن وفد الولايات المتحدة يرحب بالجهود المبذولة من قبل رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سوجكا من بولندا ، للشروع في عمل حول نصوص المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة من النص المتداول . ومما لا شك فيه أن الورقة التي أعدها الرئيس ستساعد الجهود التي ستبذل خلال الصيف لتحديد مجالات الاتفاق والمسائل التي تحتاج الى حل .

وخلاصة القول أننا رأينا في الأشهر الاخيرة كيف أدت الجهود المشتركة من قبل كافة الوفود الى دفع مفاوضاتنا الى الامام على جبهة عريضة . وكما حاولت أن أبين اليوم ، فان عمل اللجنة المخصصة ، في ظل رئاسة رئيسها القدير وعمل منسقي أفرقة العمل ، قد ساعدت في توضيح مجالات كانت غامضة حتى الآن ، وفي وضع أحكام محددة كانت حتى الآن مجرد مبادىء ، وفي الشروع في العمل حول مبادىء لم تكن حتى الآن سوى عناوين .

ان التقدم الذي أحرزه هذا المؤتمر ولجنته المخصصة قد لا يكون دائما بيّنا بسهولة . فالإجابة على سؤال من الأسئلة تنطوي أحيانا على إثارة سؤال جديد . واستكشاف مجال موضوع ما يكشف لنا الكثير مما لايزال يتعين فعله في ذلك المجال . ولكنه لا بد لنا من أن نسلّم بالانجازات التي تحققت مع ذلك بجهودنا المشتركة .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه .

المندوبون الموقرون ، لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا هذا الصباح ومازلنا ينبغي لنا استكمال قائمة المتحدثين ومعالجة الوثيقة CD/515/Rev.4 . وبناء على ذلك ، ينبغي مواصلة مداولاتنا بعد ظهر اليوم . وفي هذا الصدد ، أود أن أشكر رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح لتفضله بالموافقة على تأخير جلسة تلك الهيئة الفرعية الهامة بعد ظهر اليوم حتى نستطيع الانتهاء من عمل اليوم كما ستجتمع

اللجنة في هذه الحجرة . والآن أقترح تعليق الجلسة العامة واستئنافها في تمام الساعة ١٥/٠٠ .

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ وأستؤنفت الساعة ١٥/١٥ .

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة ٤٥٧ للمؤتمر . سنتابع الآن قائمة المتحدثين اليوم وفيما بعد سوف نتناول الوثيقة CD/515/Rev.4 . والآن أعطي الكلمة لممثل الصين ، السفير فان ، الذي يتحدث بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧ ، لتقديم التقرير الثاني لتلك المجموعة الوارد في الوثيقة CD/WP.341 .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، قبل كل شيء أود ، بصفتي ممثلا للصين ، أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . إن شعبي الصين وهنغاريا يشاركان في تقاليد من الصداقة ، وقد طرأت في السنوات الأخيرة تطورات جديدة على علاقات التعاون بيننا في ميادين شتى . وإن عملنا في هذا الشهر هام اذ يتعين علينا استكمال تقريرنا الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ونحن على اقتناع بأن المؤتمر ، في ظل ارشادكم القدير ، سيختتم بالتأكيد بنتائج ايجابية .

وهذا الصباح حضر وزراء خارجية بلغاريا وبولندا والنمسا الى مؤتمر نزع السلاح وأدلوا ببيانات هامة . والصين تشارك كلاً من هذه البلدان الثلاثة في علاقات ودية . ويود الوفد الصيني أن يرحب ترحيبا حاراً بالوزراء الثلاثة .

(متابعة الكلمة بالإنكليزية)

والآن سأعرض تقريري بالانكليزية . لقد طلبت الكلمة نيابة عن فريق السبعة لكي أقدم التقرير الثاني للفريق بشأن تحسين سير المؤتمر وزيادة فعاليته ، الوارد في الوثيقة CD/WP/341 المؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . ويُقّدم هذا التقرير الى المؤتمر بناء على طلبه بأن يقدم الفريق تقريرا عن التقدم المحرز في أعماله ، كل ستة أسابيع تقريبا . وأفهم أنه سيتم النظر في التقرير المقدم من الفريق في جلسة غير رسمية للمؤتمر .

وقد عقد الفريق ١٠ جلسات أثناء الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ١٩٨٨ . وقد ركز الفريق اهتمامه أثناء مداولاته ، على المسائل المختلفة التي ترد في كل فرع من التقرير .

ويضم التقرير ستة أفرع على النحو التالي :

ألف - مشاركة الدول غير الاعضاء في أعمال المؤتمر ؛

باء - مشاركة الخبراء العلميين والتقنيين في عمل المؤتمر ؛

جيم - المنظمات غير الحكومية ؛

دال - المجلس الاستشاري لنزع السلاح ؛

هاء - زمن انعقاد الدورة السنوية ومدتها وتنظيمها ؛

واو - عضوية المؤتمر .

وكما كان الحال في التقرير الاولي للفريق ، الوارد في الوثيقة CD/WP/286 فقد أخذ الفريق في الاعتبار قائمة المسائل المتعلقة بتحسين سير المؤتمر وزيادة فعاليته والواردة في الورقة غير الرسمية التي عممت في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، الى جانب الآراء الجديدة التي ظهرت أثناء مداولات الفريق هذا العام . وفيما يتعلق بالافرع ألف وباء وجيم ، أتفق الفريق على اقتراحات تحال الى المؤتمر . وبالاضافة الى ذلك ، ناقش الفريق الافرع دال وهاء وواو . وكما لوحظ في التقرير ، لم يتسن للفريق ، بسبب ضيق الوقت المتاح ، أن يختتم بحثه لتلك الخيارات والآراء التي وردت في هذه الافرع . ولا يحتاج تقرير الفريق الى مزيد من الشرح . ويأمل أعضاء الفريق أن تساعد الاقتراحات والآراء والخيارات الواردة في CD/WP/341 المؤتمر في بحثه لموضوع تحسين سيره وزيادة فعاليته .

وكما هي العادة ، فسيسعد أعضاء الفريق ويسعدني ، بصفتي رئيسا له ، إيضاح أية نقطة واردة في التقرير قد تحتاج الى شروح اضافية .

الرئيس : أشكر السفير فان من الصين على كلمته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة وأشكره بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧ على تقديمه لتقرير تلك المجموعة . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر أنه في الجدول الزمني للجلسات المقرر عقدها في الاسبوع القادم ، يوجد نص لعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر يوم الثلاثاء ١٩ نيسان/أبريل ، بعد الجلسة العامة مباشرة ، للنظر في ذلك التقرير فضلا عن أية جوانب أخرى متعلقة بالعمل المتقدم والفعال للمؤتمر . والآن أعطي الكلمة لممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
(الكلمة بالروسية) : إنه لشرف لي أن أتحدث أمام اجتماع يتسم ببيانات هامة أدلى بها وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، بيتر ملادينوف ، ونائب المستشار ووزير خارجية النمسا ، ألويس موك ،ونائب وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية ، هنريك ياروزك . وتشكل هذه البيانات مساهمات هامة في عمل المؤتمر .

فيما يتعلق بقيام منسق المجموعة باء ممثل المكسيك بابلو ماسيدو في ١٣ نيسان/أبريل بتقديم ورقة عمل بشأن منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية الى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . أود إبداء ما يلي إن مسألة منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية لها تاريخ طويل . وقد بيّنت مناقشة هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية في اطار اللجنة المخصصة عام ١٩٨٥ ، أنه مما ييسر التقدم في هذه المسألة التوصل الى تفاهم مشترك بين وفدي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تعريف هذه المنشآت . ولهذا السبب فقد احتلت مسألة منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية مكانا هاما في المشاورات السوفياتية ـ الامريكية التي عقدت عملا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين زعيمي البلدين أثناء مؤتمر قمة جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ونتيجة لهذه الأعمال فقد تم الاتفاق على نهج مشترك أصبح أساسا للورقة التي قدمها منسق المجموعة باء ، السيد بابلو ماسيدو . ونحن نأمل أن تسهم الورقة التي قدمت في أن تُستوفى في وقت مبكر أحكام مشروع الاتفاقية المتصلة بالموضوع .

أود الآن إبداء ملاحظات قصيرة عن مسائل أخرى نوقشت أثناء المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية . لقد حققت هذه الدورة بعض التقدم في وضع عدد من مواد الاتفاقية ، لاسيما المواد الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة . وقد تم التوصل الى درجة أكبر من الاتفاق فيما يتعلق بأحكام المادة الرابعة (" الأسلحة الكيميائية ") ومرفقاتها . و أمكن " تنقيتها " الى حد كبير من المعقوفات والحواشي التي تعكس تحفظات . وجرى الاضطلاع بعمل مهم لتحديد مبادىء ونظام تدمير الأسلحة الكيميائية . وتم التوصل الى اتفاق بشأن نص جديد أكثر اكتمالا وتفصيلا لمرفق المادة السادسة (" الأنشطة غير المحظورة بالاتفاقية ") فيما يتعلق بانتاج المواد الكيميائية المهلكة فائقة السمية غير المدرجة في الجدول ١ . وقد أجريت مناقشة مفيدة حول عمليات المراقبة الخاصة كشكل للتحقق من عدم الانتاج . وأجري بحث أكثر تفصيلا لمسألة تعريف مفهوم " قدرة الانتاج " للمنشآت لأغراض الاتفاقية . وتم استيفاء عدد من أحكام المادة الثامنة (" المنظمة ") . وبصفة خاصة ، فقد وضع نص جديد بشأن الأمانة الفنية . وأجريت مناقشات مثمرة غالبا بشأن مسائل أخرى تتعلق بالمنظمة الدولية التي ستنشأ بموجب الاتفاقية . وقد بدأت أعمال جادة بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة المخصصتين للمساعدات وللتنمية الاقتصادية والتقنية . ولدى وضع هاتين المادتين ، ينطلق الاتحاد السوفياتي من المفهوم الذي ينص على ضرورة أن يستند أمن

الاطراف في الاتفاقية الى تدابير جماعية لتلافي ظهور خطر باستخدام الاسلحة الكيميائية وكذلك الى المبدأ المسلّم به بصفة عامة ، أي " نزع السلاح من أجل التنمية " . ونحن نلاحظ بارتياح الدور النشط الذي تلعبه وفود البلدان المحايدة وغير المنحازة في وضع مشروعي هاتين المادتين .

وقد بدأ وضع المواد الاخيرة من الاتفاقية ، لاسيما ما يتعلق منها بمسائل هامة مثل التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها وبدء نفاذها ، وعلاقتها بالاتفاقات الدولية الاخرى ، وإدخال التعديلات وما الى ذلك . وترد نتائج هذه المناقشة في الوثيقة المقدمة من رئيس اللجنة المخصصة ، السفير بوغوميل سوجكا من بولندا ، والتي تعكس وجهات نظر مختلف الوفود .

وفي خلال المناقشة في هذه الدورة للمادة التاسعة (" التفتيشات بالتحدي ") أعرب عدد من الوفود عن قلقه من خطر إساءة استخدام التفتيشات بالتحدي واقترح وسائل لمنع مثل هذه الاساءات . وأشيرت هذه المسألة أيضا في البيان الذي أدلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير ماكس فريديرسدورف . وقد قدّمت مقترحات هامة بشأن النهج الممكنة لحل هذه المشكلة (من أمثلتها ، ورقة الجمهورية الديمقراطية الالمانية CD/CW/WP.198 المؤرخة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨) . وفي رأينا أنها تتضمن عددا من الافكار المحددة التي يمكن أن تكون مفيدة في وضع مشروع الاحكام ذات الصلة من الاتفاقية . ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أننا نعتبر أن من المهم بصفة خاصة أن توضع تدابير منع إساءة استخدام التفتيشات بالتحدي وأن تنفّذ وفقا لمبدأ الطابع الالزامي للتفتيشات وليس بما ينتهك هذا المبدأ . فينبغي ألاّ يكون هناك إضعاف لهذا المبدأ أو استثناءات منه . ولهذا أهمية حاسمة . ونحن نظل على اعتقادنا بأن الورقة التي أعدها رئيس اللجنة المخصصة بشأن مسألة التفتيش الموقعي بالتحدي في التذييل الثاني من CD/795 تتيح أساسا جيدا لاستكمال هذا الجزء من الاتفاقية . وفي رأينا أن أنسب حل لمشكلة التدابير البديلة (الفقرة ١٣ في وثيقة الرئيس) ، يتمثل في استخدام الاحكام ذات الصلة الواردة في ورقة العمل المقدمة من المملكة المتحدة (CD/715) . ونحن نؤكد استعدادنا للعكوف على جهود عملية للاتفاق على نص معاهدة على هذا الاساس .

ومن المؤسف أن دورة الربيع للمؤتمر لم تبيّن فقط قصورا في التقدم بصدد بعض هذه المسائل ، بل وظهر اتجاه معاكس تمثل في التراجع عن بعض الحلول الوسط التي سبق تحديد معالمها ، نتيجة لتخلي بعض الوفود عن مواقفها السابقة . وهذا ، مما يثير القلق شأنه شأن الإبطاء في المفاوضات بصفة عامة . ونحن نؤيد كليا التقييم الذي أجرته مجموعة الـ ٢١ لحالة المفاوضات في بيانها المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . وكما

ورد في بيان وزارة الخارجية السوفياتية المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ ، فإننا نوافق على قائمة أهداف المفاوضات كما صاغتها مجموعة الـ ٢١ . ويشير البيان أيضا الى أسباب بطء التقدم . وفيما يتعلق بالوفد السوفياتي فهو مصمم على أن يفعل كل ما بوسعه للتعجيل قدر الامكان بالاعمال المتصلة بإنجاز الاتفاقية .

ويناشد الوفد السوفياتي جميع المشتركين في المفاوضات المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية أن يبذلوا جهودا اضافية لتحديد مجال ايجاد حلول مقبولة تبادليا للمسائل المعلقة ، بغية استكمال العمل بشأن الاحكام التي لم يُعبّر عنها بعد كصياغات في الاتفاقية المقبلة .

وسيؤدي التوصل في وقت مبكر الى عقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل والعام للاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، لا الى تخليص البشرية من هذا النوع من أسلحة التدمير الشامل فحسب ، ولكنه سيظهر أيضا قدرات الجهود المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح ويتيح حافزا لاحراز مزيد من التقدم في هذا الميدان وفي غيره من الميادين .

وأخيرا ، يود الوفد السوفياتي أن يشكر السفير ب. سوجكا على جهوده التي لا تكل في تنظيم أعمال اللجنة المخصصة لحظر الاسلحة الكيميائية تنظيما فعالا ، وأن يشكر أيضا منسقي أفرقة العمل الثلاثة - أ. سيما وس. نوماتا و ب. ماسيدو ، الذين يسر اسهامهم الشخصي في المفاوضات الاهتداء الى الحلول الوسط اللازمة أثناء مرحلة حاسمة من وضع مشروع الاتفاقية .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . الوفود الموقرون ، ذلك يختتم قائمة المتحدثين اليوم . هل يرغب أي عضو من المؤتمر في طلب الكلمة الآن ؟ أرى ممثل جمهورية إيران الاسلامية

السيد مشهدي (جمهورية إيران الاسلامية) : في يوم الثلاثاء ١٢ نيسان/أبريل ، وفي الدورة العامة ، تلا علينا سفير الأرجنتين الموقر البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الارجنتينية الذي يدين " حرب المدن " واستخدام الاسلحة الكيميائية في الحرب بين العراق وايران . وبينما تشارك جمهورية ايران الاسلامية مشاركة كاملة الرأي الذي أعربت عنه الأرجنتين ، وبينما ترحب بأية مبادرة انسانية تخدم هذا الغرض ، حدث لسوء الحظ زلّة في الترجمة الشفوية وهو ما يعتبر حالة نادرة للغاية تسببت في قيام وفدي باستخدام حق الرد لتقويم الخطأ . إن النص الاصلي بالاسبانية يشير الى استخدام الاسلحة الكيميائية en la guerra entre ambis paises ، وهذا يعني الحرب بين البلدين وليس الحرب من جانب البلدين ، كما جاء في الترجمة

الشفوية المقدمة الى جميع الوفود اليوم . وقد أثبتت تلك الحالة لنا جميعا الوظيفة القيمة والبارزة التي يقوم بها المترجمون الشفويون والتحريريون والتي سيصبح عملنا مستحيلا بدونها . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر حكومتي للموقف الانساني الذي وقفته وزارة الخارجية الأرجنتينية ، وأعرب في الوقت نفسه عن اعتذارنا لسفير الأرجنتين للازعاج الناشيء عن سوء الترجمة .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه . هل توجد وفود أخرى ترغب في طلب الكلمة الآن ؟ لا أرى أحداً .

وكما أعلن عند افتتاح هذه الجلسة العامة ، أود أن أعلقها الآن لكي تعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للبدء في نظر الوثيقة CD/515/Rev.4 .

عُلقت الجلسة في الساعة ١٥/٣٧ وأستؤنفت في الساعة ١٥/٤٣ .

الرئيس : تُستأنف الجلسة العامة ٤٥٧ لمؤتمر نزع السلاح .

بناء على طلب مجموعة الـ ٢١ ، أطرح على المؤتمر الوثيقة CD/515/Rev.4 التي تحتوي على مشروع ولاية للجنة مخصصة بشأن البند ٣ من جدول الاعمال المعنون : " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " لاتخاذ قرار بشأنها . هل يوجد أي اعتراض على مشروع الولاية ؟ أرى ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : تشعر المجموعة الغربية بخيبة الامل اذ ترى مرة أخرى مشروع الولاية الواردة في CD/515/Rev.4 يُقترح من جديد لكي يبتّ فيه المؤتمر . وقد حدث ذلك دون أي تشاور مع هذه المجموعة . ونحن لا نعتقد أن تقديم مشروع الولاية المذكور الذي يدعو الى إنشاء لجنة مخصصة لبند جدول الاعمال المعنون " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " سييسر أعمالنا المتعلقة بهذا الموضوع . ومن ثم فإنه لا يسعنا مرة أخرى أن ننضم الى مشروع الولاية المقترح .

لقد أكدت المجموعة الغربية على الاهمية التي توليها لإجراء بحث معمق للبند ٣ من جدول الاعمال منذ أن أدرج هذا البند في جدول أعمال المؤتمر . والواقع أننا نعتبر أن منع الحرب بأي من أشكالها أمر فائق الاهمية ويشكل هذا الهدف أساس السياسات الامنية للبلدان الغربية وحجر الزاوية في هذه السياسات . ويمثل المنع الفعال لأي نوع من الحرب ، سواء كانت نووية أو كيميائية أو تقليدية ، إهتماما

عالميا ولذلك فان جميع الدول مدعوة الى أن تبذل قصاراها ، كهدف ذي أولوية في سياساتها ، لمنع نشوب النزاعات .

وينبغي ألا نقتصر عند النظر في هذا البند على التركيز على الاسلحة النووية . ففي كل يوم يُوجّه وعينا بصورة مؤلمة الى قسوة ووحشية الحروب التي تخاض بأسلحة تقليدية وكيميائية .

ولا يجب أن يشير نزع السلاح النووي الاعتقاد بأن العالم قد أصبح آمناً من الحرب التقليدية أو الكيميائية أو أنواع الحرب الاخرى . ويجب أن يكون الهدف من نزع السلاح النووي ، والذي نؤيده بحماس ، هو زيادة الأمن والاستقرار الدوليين . وتدعو المجموعة الغربية الى القيام بعملية لتحديد الأسلحة تشمل الاسلحة النووية الى جانب الاسلحة التقليدية والكيميائية ، وهي العملية التي تعزز الاستقرار في جميع جوانبه ، وتشجع على الثقة ، وتتقدم بخطوات منفردة تحقق الاستقرار وتقبل التحقق منها في آن معاً .

وتولي المجموعة الغربية أعظم أهمية للسياسات والاجراءات العملية الرامية الى منع جميع الحروب بما في ذلك الحرب النووية . وتلاحظ في هذا السياق المجموعة الجارية من المفاوضات والاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي تشمل تحديد الاسلحة وحقوق الانسان والنزاعات الاقليمية .

ونحن نسترعي الانتباه أيضا الى المفاوضات الرامية الى تحقيق مزيد من تدابير بناء الثقة والأمن والمفاوضات المقبلة المتعلقة بالاستقرار التقليدي في أوروبا الى جانب الجهود والتدابير الجارية في أنحاء أخرى من العالم . وعلاوة على ذلك فنحن نرحب بالتدابير الثنائية المحددة ، التي أتخذت ، مثل اقامة خطوط الهاتف الساخن ، ومراكز الحد من الخطر النووي والاتفاقات المتعلقة بمنع الحوادث .

أود في الختام أن أعرب عن الأمل ، في أن يثبت إمكان إجراء مناقشة موضوعية لجميع الجوانب التي ينطوي عليها البند ٣ من جدول الأعمال خلال دورة هذا العام . والمجموعة الغربية مستعدة لهذا ، ونظل أيضا مستعدين للبحث بصفة مشتركة عن إطار عمل ملائم وتحديد ذلك الإطار للنظر في هذا البند من جدول الأعمال في نطاق مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . بالنظر الى هذا البيان ، ينبغي لي أن أذكر أنه لا يوجد حاليا توافق للآراء بشأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/515/Rev.4 . هل يرغب أي عضو في طلب الكلمة في هذه المرحلة ؟ أرى ممثل الهند .

السيد تيجا (الهند) : خلال ثوان بدأنا نشعر منذ لحظة أن الولاية المقترحة في الوثيقة CD/515/Rev.4 ربما تحظى بتوافق للآراء ، ولكن ربما كان الواقع قصير الأمد للغاية ولذلك ينبغي لنا أن نصبر .

السيد الرئيس ، أتيحت لي الفرصة في وقت مبكر خلال شهر نيسان/أبريل ، لكي أهنئكم وأنقل لكم تأكيدات تعاون وفدي في قيامكم بمسؤولياتكم . ولقد استمعنا بانتباه الى البيانات التي ألقاها سعادة السيد ملادينوف وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، وسعادة السيد موك وزير خارجية النمسا ، وسعادة السيد ياروزك نائب وزير خارجية بولندا .

ونود ، نحن مجموعة الـ ٢١ ، أن نعرب عن أسفنا لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على انشاء لجنة مخصصة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال . ولقد أعلنا عن استعدادنا لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع ، هنا أو في الجمعية العامة . غير أن بعض الوفود لم توافق على ذلك ، إذ أن أولوياتها تبدو مختلفة .

ولست في حاجة الى التركيز على الأهمية التي تعلقها مجموعتنا على هذا البند . ونعرب عن اعتقادنا أن أعظم خطر يواجه العالم هو تهديد الدمار من حرب نووية ، وبناء على ذلك تكون إزالة هذا التهديد أخطر المهام في الوقت الراهن وأكثرها إلحاحا . وبينما تقع على الدول الحائزة لأسلحة نووية المسؤولية الرئيسية لتجنب الحرب النووية ، نعرب عن اعتقادنا أن لجميع الدول اهتماما حيويا في التفاوض من أجل تدابير منع الحرب النووية ، نظرا لما لها من مترتبات فاجعة للانسانية من جراء هذه الحرب . كما ركز إعلان هراري ، المعتمد في مؤتمر قمة عدم الانحياز الثامن ، على هذه النقطة .

إن ما يقلق جميع الوفود الحاضرة هنا هو عدم امكان إحراز تقدم بشأن هذا البند منذ تقديمه كبند منفصل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح طبقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاي . وخلال هذه السنوات تزايد سباق التسلح الأمر الذي يؤدي الى إدخال رؤوس حربية أكثر فتكا في مخزونات الأسلحة النووية .

لقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا من مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بمفاوضات ، كموضوع له أقصى أولوية بغية التوصل الى اتفاق بشأن التدابير الملائمة والعملية لمنع الحرب النووية وإنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع لتحقيق ذلك الهدف .

وأثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٧ ، كانت هناك ثلاثة قرارات بشأن هذا الموضوع تم اعتمادها بأغلبيات ساحقة . ولقد قام أعضاء مجموعة

الـ ٢١ بتقديم اثنين من هذه القرارات وهما ٣٩/٤٢ جيم بشأن " اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية " و ٤٢/٤٢ دال بشأن " منع نشوب حرب نووية " .

ومازلنا على اقتناعنا أن أقصر الطرق لإزالة خطر الحرب النووية يكمن في إزالة الاسلحة النووية وأنه انتظارا لتحقيق نزع السلاح النووي ، يتعين حظر استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ولقد رحبنا بإعلان الرئيس ريغان والامين العام غورباتشيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أنه " لا يمكن كسب الحرب النووية ولا ينبغي خوضها مطلقا " ، وكذلك اعادة التأكيد على هذا الاعلان في البيان المشترك الذي صدر بعد قمة واشنطن . وقد حان الوقت لترجمة هذه الارادة الى تعهد ملزم .

ومراعاة لموقف الوفود الاخرى ، طرحت مجموعة الـ ٢١ ، في الوثيقة CD/515/Rev.4 المؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، ولاية غير تفاوضية من شأنها أن تسمح بالنظر بشكل شامل في جميع الجوانب - القانونية والسياسية والتقنية والعسكرية - لجميع المقترحات المطروحة أمام المؤتمر . ونعرب عن اعتقادنا أن هذا النظر لن يسهم في فهم أفضل للموضوع فحسب ، وإنما سيمهد الطريق لمفاوضات من أجل اتفاق بشأن منع الحرب النووية . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال المناقشات في الجلسات العامة أو غير الرسمية . ولذلك فاننا نعرب عن خيبة الأمل من أنه على الرغم من الحاجة الملحة التي أضفيت على هذا الموضوع والعرض المرن الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ ، فان مؤتمر نزع السلاح غير قادر على النهوض بولايته ، التي تنعكس في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ونأمل أن تؤدي أهمية الموضوع الى قيام هؤلاء الذين أعربوا عن تحفظاتهم إزاء الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ بإعادة التفكير في تحفظاتهم .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا .

السيد بوجيلوف (بلغاريا) : نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، أود الإدلاء بالبيان التالي فيما يتعلق بالوثيقة CD/515/Rev.4 ، المقدمة من مجموعة الـ ٢١ كي يبت المؤتمر فيها . تعلق البلدان الاشتراكية أهمية كبرى على البند ٣ من جدول أعمال المؤتمر ، " منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " . وتصر البلدان الاشتراكية منذ سنوات على أن ينتقل المؤتمر الى العمل الفعلي حول هذه المسألة ، أي مناقشة وإعداد تدابير عملية لمنع الحرب النووية . وتنعكس مواقف الدول الاشتراكية في المحاضر الحرفية للمؤتمر . وأود الإشارة ، إضافة الى ذلك ، الى أن لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو أقرت ، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ في صوفيا ، نداء موجهاً الى دول منظمة حلف شمال الاطلسي ، والى جميع الدول

المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومما جاء في النداء بالحرف الواحد أنه " يتزايد الاقتناع في العالم قاطبة بأنه ينبغي ألاّ تندلع أبدا حرب نووية وبأنه لا يمكن أن يكون فيها منتصرون ، وأنه ينبغي منع جميع الحروب نووية كانت أم تقليدية ، وإن إقرار سلم آمن يقتضي التحلي بتفكير سياسي جديد ، وبنهج جديد إزاء مسائل الحرب والسلم . ويفترض هذا مقدما إزالة الاسلحة النووية إزالة تامة ، والتخلي عن مفهوم الردع النووي ، وسياسات التهديد بالقوة أو استخدامها في العلاقات بين الدول " .

إن ميزات مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/515/Rev.4 جلية . أولا ، أن مشروع الولاية موجه نحو الهدف . وينص على أن ينشيء المؤتمر ، اضطلاعا بمسؤوليته وفقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، لجانا فرعية في إطار البند ٣ من جدول الاعمال والبلدان الاشتراكية في العالم منفتحة لاي ترتيبات اجرائية من شأنها أن تتيح للمؤتمر البدء بعمل ملموس بشأن البند ٣ . ومافتئت تعتقد بأن إنشاء لجنة مخصصة يتيح أفضل آلية متوافرة للاضطلاع بأنشطته فيما يخص البند ٣ من جدول الاعمال . وثانيا ، فان مشروع الولاية مرن وشامل على حد سواء ، ووفقا له يطلب المؤتمر الى اللجنة المخصصة " أن تنظر في جميع المقترحات المتصلة بالبند ٣ من جدول الاعمال وتأخذ في اعتبارها جميع المقترحات الحالية والمبادرات التي ستتخذ في المستقبل " . وثالثا ، يتناول مشروع الولاية على قدم المساواة جميع عناصر البند ٣ من جدول الاعمال . وبعبارة أخرى ، يسمح للجنة المخصصة النظر في مسالة منع الحرب النووية ومسالة كافة الامور ذات الصلة على حد سواء . ولهذه الاسباب ، تؤيد البلدان الاشتراكية مشروع الولاية ، الوثيقة CD/515/Rev.4 ، الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ ونأسف لان المؤتمر ليس في وضع لقبوله .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه . أرى ممثل الصين وأعطيه الكلمة .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالإنكليزية) : أود الإدلاء ببعض التعليقات حول البند ٣ . كما هو معروف ، فإن الوفد الصيني علّق دائما أهمية كبرى على البند " منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " . وفي رأينا ، فان منع الحرب النووية يتعلق بالامن وهو مسالة بالغة الاهمية لشتى الدول الاعضاء في المؤتمر . وبيّن الوفد الصيني آراءه مرارا في شتى بياناتنا ووثائق العمل التي قدمناها . وتتضمن الوثيقة CD/515/Rev.4 المقدمة من مجموعة الـ ٢١ مشروع ولاية هذه اللجنة المخصصة بمقتضى هذا البند . ويستطيع الوفد الصيني قبول هذا المشروع . ونقترح في نفس الوقت أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في طرق ووسائل أخرى لبدء العمل حول هذا البند .

الرئيس : أشكر ممثل الصين على بيانه . هل يود أي وفد آخر تنـــاول الكلمة ؟ لا أرى أحداً .

دعوني أنتقل الآن الى موضوع آخر . لقد عممت الامانة ، بناء على طلبي ، جـدولا زمنيا للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وكما هـو مألوف ، فأن الجدول الزمني استدلالي فحسب وعرضة للتغيير ، إذا لزم الامر . وتمـت استشارة رؤساء الهيئات الفرعية بصدد هذا الجدول الزمني . واذا لم يكن ثمـة اعتراض ،أعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني . لا أرى أي اعتراضات .

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أود إحاطة الاعضاء علماً بأن المشاورات غير الرسميـة المفتوحة العضوية التي تتناول مشروع الفقرات الموضوعية للتقرير ستستمر غـدا ، الجمعة الساعة العاشرة صباحا . وبهذه المناسبة ، سيتم ثانية تناول بندي جـدول الاعمال ١ : " حظر التجارب النووية " و ٢ : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السـلاح النووي " . وفي الساعة الثالثة بعد الظهر ، ستتم مناقشة البند ٣ : " منع الحـرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة " . وفي حالة وجود أي مسائل معلقـة ذات صلة بالبندين ١ و ٢ ، سينظر فيها في مقدمة الاعمال بعد الظهر ، قبل المباشرة فـي المشاورات غير الرسمية للنظر في البند ٣ . وستعقد المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية في غرفة الاجتماعات H-3 . وآمل أن يتسنى لنا إحراز تقدم كبير في أعمالنـا حول هذه المسائل ، حيث تواصل ثلاث من الهيئات الفرعية أعمالها ، وحسبما هو مبين فـي جدول الاعمال ، فهي تحتاج الى عقد جلسات إضافية في الاسبوع المقبل .

وأود إبلاغكم بأن رئيس المجموعة باء سيعقد مشاورات مفتوحة العضوية حـول مسألة مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية ، الوثيقة (CW/GB/14) ، يوم الجمعـة ، ١٥ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠ صباحا في الغرفة الثالثة .وأود إعلامكم كذلك بأن جلسـة اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ستعقد في غرفة الاجتماعات هذه بعـد الجلسة مباشرة .

وبما أنه لا توجد لدي أعمال أخرى لهذا اليوم ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسـة العامة .

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثـاء ١٩ نيسان/أبريل ، الساعة ١٠ صباحا في غرفة المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.